

ثورة الكرك في الوثائق العثمانية

١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م

دكتور

نوفان رجا السوارية

أستاذ مساعد - قسم التاريخ

جامعة الأردنية

دكتور

محمد سالم الطراونة

أستاذ مساعد - قسم التاريخ

جامعة مؤتة

تمهيد

تقع مدينة الكرك في الجزء الجنوبي الشرقي لولاية سورية، وتمتد من وادي (فالق) الموجب شمالاً إلى العقبة جنوباً، ومن البحر الميت غرباً إلى الصحراء السورية (أو صحراء شمالي الجزيرة العربية) شرقاً. وتغطي هذه المنطقة نحو ٢٨٥٠ كم^٢ بمعدل ارتفاع يبلغ ٧٧٠ متراً تقريباً. وهي منطقة هضبية يصلح معظمها لزراعة المحاصيل^(١). وتعد قصبة الكرك أهم حاضرة في المنطقة، وهناك تجمعات سكانية أقل شأنًا تنتشر في مختلف أرجائها.

وتتميز منطقة الكرك في أن معظم سكانها تغلب عليهم البداوة وفيهم من جاء باحثاً عن الثروة من أهالي الشام والخليل، حيث استقر هؤلاء في القصبه، ومارسوا الحرف المختلفة وخاصة التجارة^(٢).

خضعت الكرك للحكم العثماني مثل غيرها من بلاد الشام، وذلك بعد أن تغلب العثمانيون على المماليك سنة ١٥١٧م، غير أن العثمانيين لم يتمكنوا من إحكام السيطرة عليها إلا في سنة ١٨٩٣م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، حيث احتلوا المنطقة، وأنشأوا في الكرك بناية حكومية، ومكتباً للبريد، ومحطة تلغراف، ومدرسة، ومستشفى عسكرياً. ووضعوا فيها حامية من ألفي رجل جعلوا مقرهم القلعة القديمة، بالإضافة إلى مائتي فارس^(٣).

وقد درجت سياسية السلطان عبد الحميد الثاني على استمالة القبائل العربية في المنطقة؛ إذ أكرم شيوخها، وخلع عليهم الخلع السنية، وخصصت لهم الرواتب لضمان ولائهم وطاعتهم، وكان دافعه إلى ذلك هو تخوفه من أن يتصل البريطانيون الذين احتلوا مصر عام ١٨٨٢م بهذه القبائل ومن ثم خلق المشكلات للدولة العثمانية. ويعد مد خط سكك حديد الحجاز جزءاً من سياسة السلطان عبد

الحميد؛ إذ استهدف من إنشائه سرعة وصول القوات العثمانية إلى المنطقة بسرعة كبيرة إذا ما دعا إلى ذلك داع^(٤).

وبدأت الدولة العثمانية بعد إعلانها الدستور سنة ١٩٠٨م تطبيق إصلاحات جديدة بهدف ترسيخ الحكم المركزي في المناطق الخاضعة لها، ومنها منطقة الكرك، وقد رافق ذلك تعسف في استخدام السلطة، وتزامن مع تحكم جمعيتي الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة بمقاليذ الأمور في استانبول، فقد حكم الاتحاديون حكماً استبدادياً مقتعاً بالدستور، وقاموا بحركة تنريك طالت فيما طالته اللغة العربية، حيث حاولوا القضاء عليها بمنع التدريس في المدارس، وقاوموها وقاوموا القومية العربية في وقت واحد، وركزوا في الوقت نفسه على محاولة إحياء القومية التركية^(٥).

وكانت الكرك في هذه الفترة تابعة إدارياً لمتصرفية حوران التابعة لولاية سورية^(٦)، وكان فيها فرعان لجمعيتي: الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة. وقد نفر أهلها من الإصلاحات العثمانية، وكرهوا كل من انتسب للجمعيتين. وكان شيوخها يتفاعلون مع هذه الأحداث، ويعبرون عن مواقفهم تجاهها. وقد بلغ هذا التعبير حد الثورة عندما عملت السلطة العثمانية على تطبيق إصلاحاتها بالقوة؛ إذ قاموا بثورتهم المشهورة التي عرفت في التراث المحلي بعدة تسميات منها: (ثورة الكرك) و (هبة الكرك) و (الهبة)، بينما عرفت رسمياً بـ (حادثة الكرك)^(٧)، و(واقعة الكرك)^(٨)، و(فتنة الكرك)^(٩)، و(الفاجعة)^(١٠).

وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي ضوءاً جديداً على هذه الثورة، وتصحح ما يتعلق بها من معلومات؛ ذلك أن الكتاب الذين تناولوها اعتمدوا على روايات أشخاص شاهدوا الحادثة، أو روايات أشخاص نقلوا عنهم، وكان معظمها روايات غير دقيقة، وغير منصفة، وكلها إدانة للثورة، بل إن بعضها عد الثورة انتقاماً من المسيحيين العرب الموجودين في الكرك بسبب ولائهم للحكومة الدستورية^(١١). أما هذه الدراسة فتعتمد

على مجموعة من الوثائق الرسمية التي تم العثور عليها مؤخراً، وكشفت الكثير عن أسباب الثورة وأحداثها، ومداهما وتأثيرها على المناطق المجاورة. والمعلومات التي تتضمنها هذه الوثائق تصحح الكثير من معلومات المصادر التقليدية، والكثير مما كتبه المعاصرون للثورة مثل: عودة القسوس ، ونقولا خوري، والدكتور جميل التوتجي.

أسباب الثورة

سبقت الإشارة إلى أن الدولة العثمانية عازمت منذ عام ١٩٠٨م على إجراء الكثير من الإصلاحات في المناطق التابعة لها، وتتعلق هذه الإصلاحات بتطبيق قانون الخدمة العسكرية الإجبارية، ومصادرة الأسلحة من الأهالي، وإحصاء عدد السكان، وتسجيل الأراضي والأموال. وقد بدأت الدولة تطبيق هذه الإصلاحات في جبل الدروز وحووران ، وعندما عارضها الأهالي هناك استخدمت القوة ضدهم، وتم القضاء على مقاومتهم^(١٢). وعندما وصلت أخبار الإصلاحات إلى مسامع صالح المجالي شيخ مشايخ الكرك كتب إلى مفتي مدينة خليل الرحمن محمد خليل التميمي مستفسراً عن صحة هذه الأخبار، فأكد له صحتها، ودعاه إلى طاعة الدولة، وخدمتها بإخلاص^(١٣).

وكتب المفتي رسالة إلى والي سورية محمد رفوف باشا يخبره فيها بالاستفسار الذي ورد إليه من صالح المجالي ، وبجوابه عليه، وأرفق برسالته إلى والي استفسار الشيخ صالح، فأكد الوالي في رده على رسالة المفتي صحة العزم على إجراء هذه الإصلاحات في منطقة الكرك، مشيراً إلى أن الغاية منها هو عمران هذه المنطقة، ورفاهية عساكرها. ودعا إلى التزام الطاعة. وذكر في رده: "أن الذين

يبدلون السعي والإقدام بهذا الشأن من مشايخ ومعتبري تلك الجهات ينالون ما يسرهم من التعطفات الجليلة الخاقانية..."(١٤).

وعلى الرغم من التطمينات التي تضمنها جواب والي سورية فقد ثارت في نفس الشيخ صالح المجالي مخاوف كثيرة، وكذلك كانت حال أهالي الكرك، وقد عزز هذه المخاوف لديهم أمران؛ أولهما: قيام أعضاء جمعيتي الاتحاد والترقي وتركيبا الفتاة في الكرك بممارسة نفوذهما بدون مراعاة حاجة الأهالي، فقد حاولوا تطبيق القوانين على مناطق لا نفوذ للدولة عليها، وأصدروا أمرهم بتعداد النفوس وتسجيلها من أفراد العشائر القاطنة في اللواء، وهي عشائر لم تعد الخضوع إلا لنشيوخها، ولم تكن تحتكم إلا لعاداتها وتقاليدها^(١٥). أما الأمر الآخر فهو التطبيق السيء للإصلاحات في حوران وجبل الدروز، ذلك التطبيق الذي تسربت أخباره إلى أهالي الكرك فنفروا من الإصلاحات، وسعوا إلى المواجهة مع منفذيهما، فقد كانت إجراءات الدولة في حوران مثلاً سبباً للإصلاح^(١٦).

وكان إسماعيل فاضل باشا، والي سورية، قد قرر في تلك الأثناء تطبيق الإصلاحات في لواء الكرك بعد أن أخذ رأي وزارة الداخلية "زاعماً أن زمن إصلاح الكرك قد حل"^(١٧). وأصدر أوامره إلى قائد الجيش في حوران: سامي باشا الفاروقي بتطبيق هذه الإصلاحات في لواء الكرك فوراً، فبعث هذا الأخير برقية إلى متصرف الكرك: محمد طاهر بك يأمره فيها بزيادة الضرائب، ومصادرة البنادق، ومنع حمل السلاح في شوارع الكرك، وإحصاء السكان تحضيراً للتجنيد الإلزامي، وتسجيل ملكية الأراضي^(١٨).

وكان الفاروقي يدرك أن هناك محاذير كثيرة تحول دون تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ببسر، فقد تجمعت لديه معلومات تفيد بما يأتي^(١٩):

صعوبة إجراء التحرير (الإحصاء) والقيام بإجراءات الخدمة العسكرية نتيجة للأوضاع الجغرافية والسكانية في اللواء.

وجود العربان في عمق الصحراء وسهولة اتصالهم بأهل حوران.

معرفة الأهالي بالآثار السيئة للإجراءات التي اتخذت في حوران.

كما وصلت إلى الفاروقي معلومات تفيد بأن أهالي الكرك وشيوخها وأعيانها يعارضون هذه الإصلاحات، وأن أقواها تأثيراً في نفوسهم هو توقع التجنيد الإلزامي، ولذلك احتاط للأمر، حيث وجه قوة عسكرية إلى لواء الكرك مكونة من:

طابوري فرسان من القوات المربطة في حوران ، وبلوك مشاة من الطابور الخامس، وبطارية مدفع جبلي، وأمرها بالانتشار في مناطق الكرك المختلفة

للسيطرة على الوضع، وإحباط أي محاولة لمقاومة تنفيذ الإصلاحات^(٢٠).

وعززت القوة العسكرية موقف متصرف الكرك ، وشجعته على المبادرة إلى تنفيذ الأوامر، فدعا شيوخ اللواء وأعيانه إلى اجتماع عاجل في دار البلدية، وطلب منهم

تدارس الموضوع، وأخذ مصلحة الدولة في الحسبان^(٢١). وقد ظهرت في

الاجتماع وجهتا نظر: مؤيدة ومعارضة لإجراءات الدولة. وكان صوت المعارضين

أقوى؛ ومن أبرزهم الشيخ قدر المجالي ، والشيخ علي اللوانسة شيخ بني حميدة الذي صرخ في المجتمعين قائلاً: " أما فيكم دم العرب، والله أنا لا أمتثل، والسذي

يريد أن يأخذ مني شيئاً فليلحقني " ^(٢٢).

ورغب المعارضون في إبلاغ صوتهم للوالي بدمشق، فأوفدوا إليها عودة القسوس ،

وحملوه مطالبهم التي كانت تتمحور حول: انخفاض الجرايات ، أي المخصصات،

والضرائب العالية الجائرة، والتجنيد الإلزامي، ونزع السلاح من السكان. وكان

توقع التجنيد الإلزامي هو شغل أهالي الكرك الشاغل، وخاصة بعد أن انتشرت

الشائعات بينهم بأن العثمانيين جندوا كل الشباب في جبل الدروز وحووران ، وأرسلوهم للخدمة العسكرية في أماكن نائية^(٢٣).

وقد استقبل الوالي في دمشق عودة القسوس استقبالا مهذبا، وأخبره أن الإصلاحات لا بد أن تطبق بالتساوي على جميع أنحاء الدولة، ولا بد أن يقبلها جميع رعاياها. وفي الوقت الذي عاد فيه القسوس إلى الكرك أوعز الوالي إلى قائد الجيش سامي باشا الفاروقي بأن يمضي في تنفيذ الإصلاحات، ولكن باتباع أسلوب الإدارة، وبعد أخذ جميع الإجراءات والاحتياجات الكفيلة بالتنفيذ بدون مشكلات^(٢٤).

وقد أرسل الفاروقي تلغرافا إلى قائد القوة العثمانية في الكرك ونسخة منه إلى المتصرف يدعوها إلى إشعار الأهالي بعدم عزم الدولة على القيام بإجراءات الخدمة العسكرية^(٢٥). وفي الوقت نفسه عمل الفاروقي على تعزيز القوة العسكرية في الكرك بقوة إضافية. وكان أول ما فعله قائد القوة الجديدة التي رابطت في الكرك ، حيث وصلت تقريبا في الوقت الذي وصل فيه عودة القسوس عائدا من دمشق، هو توجيه مذكرة إلى المتصرف تنص على وجوب التحرير والقيام بإجراءات التجنيد في وقت واحد، مشددا على ضرورة إنهاء هذا العمل في منتصف ذي القعدة ١٣٢٨هـ/ نهاية تشرين الثاني ١٩١٠م. وطلب القائد أيضا أن يقوم المتصرف بإخبار الحكومة عن أي موانع تحول دون التنفيذ، وخاصة تلك التي تعيق إجراء التجنيد^(٢٦).

ورد المتصرف على مذكرة قائد القوة العسكرية في الكرك مؤكدا "أن أكثر ما يخافه الأهالي مسألة التجنيد التي لم يعرفوها حتى الآن والقوانين العسكرية المرتبطة بها، فإذا ما اتفقت على إجراء تحرير النفوس في الحال... فإن في ذلك فائدة عظيمة للخرينة، ولن يكون هناك تأثير لأي قوة على سلطة الحكومة في هذا المجال بعد

وصول العساكر الشاهانية. ونحن نعرف أن الأهالي وأفراد العشائر في هذا اللواء الواسع سيمانعون إجراء عملية التحرير... وربما تكون ممانعتهم بسبب جهلهم، لذا يجب تأديبهم. وإن إجراء التحرير لن يكون سهلاً، فهذا الأمر ينطوي على مخاطر كثيرة علاوة على أنه مكلف..."^(٢٧). ورأى المتصرف ضرورة الثاني في تنفيذ الإجراءات، وتجنب استخدام القوة ما أمكن، وإتمام عملية التجنيد بعد تحرير النفوس بمدة كافية تكون بمثابة مهلة يتاح للأهالي خلالها التفكير، وذلك تجنباً لرد الفعل المباشر الذي سيكون - بغير شك - مقاومة الإجراءات^(٢٨).

وأجاب المتصرف على استفسار آخر ورده من وزارة الداخلية حول الأسباب التي تحول دون إجراءات الخدمة العسكرية في اللواء، وتضمن جوابه ما يأتي^(٢٩):

قد يخلق بعض سكان اللواء الذين يقدر عددهم بحوالي ١٤٠ ألف نسمة بعض المشكلات، وهؤلاء لا يتجاوز عددهم الألفي فرد، وهم متفرقون في مناطق متعددة وبعيدة.

هناك مبالغة في تصوير حالة الصدام المتوقعة مع الأهالي، وفي تقدير القوة المطلوبة للقضاء على الفساد والفسوضى " فالأمن مستتب، ولنا بحاجة إلى أكثر من بضعة طوابير، ونحن دائماً (قادرين) على معالجة الأمور في المناطق البعيدة". وكان المتصرف يشير في هذا المجال إلى ما طلبه سامي باشا الفاروقي، حيث قدر أن تنفيذ الإجراءات يحتاج إلى قوة تتراوح ما بين ٣٠-٤٠ طابوراً. ليس هناك أي مانع أو محذور يحول دون القيام بالإجراءات المتعلقة بتحرير النفوس والخدمة العسكرية.

ويبدو من جواب المتصرف أن الأمور في لواء الكرك لم تكن بالسوء الذي توقعه قائد الجيش سامي باشا الفاروقي. أو الوالي أو غيرهما من المسؤولين العثمانيين البعيدين عن موقع الأحداث، وزيادة في تأكيد المتصرف على أن الأوضاع لم تكن

بذلك السوء أعرب في رده على وزارة الداخلية عن استعداده للاستقالة إذا ثبت غير ما قاله^(٢٠). وعلى الرغم من كل ذلك أصرت القيادة العسكرية على رأيها بأن يتم التحرير وتطبيق الخدمة العسكرية في الوقت المحدد^(٢١).

وهكذا تغلبت العقيلة العسكرية متمثلة في سامي الفاروقي على الروية والحكمة والتدبير لدى المتصرف محمد طاهر بك الذي كان والي سورية يشاطره رأيه. وشكلت سبع لجان منفصلة للقيام بتحرير النفوس باشرت عملها في وقت واحد بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٢٨هـ / ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٠م، ورافقت كل واحدة من هذه اللجان دورية عسكرية كانت تتعسف وتقسو على الأهالي في تعاملها معهم. وعندما عبر المتصرف عن عدم رضاه عن هذا العمل، وسعى إلى الانتقال أو الاعتزال احتجاجاً، طلب منه الفاروقي أن يعلن للأهالي أن التجنيد الإلزامي لن يطبق عليهم. وكان الفاروقي بهذا الطلب إنما يلجأ إلى سياسة المراوغة والتسويق، وهي سياسة أغضبت والي سورية إسماعيل فاضل باشا الذي طلب من عودة القسوس أن يفهم أهالي الكرك بوضوح أن التجنيد سيطبق عليهم^(٢٢).

وتزامن مع عملية التحرير جمع الأسلحة من الأهالي الموالين للدولة، وسرت الشائعات في تلك الأثناء بأن الدولة تسعى للسيطرة على العشائر، وإخضاعها للنظم المدنية، وتجنيد رجالها وسوقهم إلى القتال في مناطق نائية مثل الرومللي والأناضول وأرضروم والقفقاس واليمن وغيرها حيث يموتون جوعاً وبرداً أو صبراً في معتقلات الأسر^(٢٣). وزاد الوضع تازماً انتشار شائعة بأن النساء أيضاً سيتم تسجيل أسمائهن، وهو الأمر الذي ترفضه العشائر رفضاً قاطعاً^(٢٤)، وتقائم الموقف عندما "أخذ بعض أسافل الموظفين يتعرضون لبعض النساء، ويضربون الأهالي ويشتمونهم... وكان سوء المعاملة عاماً في أنحاء الكرك، فاجتمع الأهالي، وآثروا الموت، فشقوا عصا الطاعة..."^(٢٥).

ويؤكد جميل فائق التوتنجي أن السبب الرئيسي للثورة كان تسجيل النفوس الشهادف إلى أخذ الشباب للخدمة العسكرية وجباية الضرائب في الوقت الذي كان الأهالي يعانون فيه من الضيق والعوز^(٣٦).

وكان قيام الحكومة بعد مد خط سكك حديد الحجاز بقطع مرتبات شيوخ القبائل البدوية سبباً آخر من أسباب الثورة، وكان أولئك الشيوخ يتقاضون مرتباتهم بوصفهما إنعاماً من السلطنة العثمانية منذ حكمت هذه البلاد مقابل حراسة الطرق، وحفظ الأمن. وقد عبر بعض شيوخ الكرك عن سخطهم على هذا الإجراء بمهاجمة المراكز الحكومية، ونهب التجار والموظفين وسلبهم^(٣٧).

أحداث الثورة

فكر شيوخ الكرك جدباً بالثورة لأول مرة حوالي سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م عندما انقصت الدولة العثمانية جراياتهم، غير أنهم عدلوا عنها بعد أن تم تعزيز القوات العثمانية الموجودة في المنطقة بقوات إضافية^(٣٨)، وفي السنوات اللاحقة زيدت الضرائب، وتنامى مع ذلك الشعور بالسخط، وكثر التذمر، ثم أدت الأسباب التي سبق ذكرها إلى تفجر الوضع في شكل ثورة عارمة سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وقد كانت أحداث هذه الثورة في بدايتها فردية، فقد ورد في تلغراف بعثه توفيق أفندي، موظف تحرير عرب الكعابنة والسليط وبني حميدة إلى متصرف الكرك بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٦مالية/ تشرين الثاني ١٩١٠م، أن بعض أفراد عشيرة سليط وبعض العربان قاموا بطي خيامهم وإخفائها "ومن يوم أمس اتخذت بعض الإجراءات اللازمة للتحرير بالتعاون مع عشيرة الكعابنة التي جاءت بعد إجراء إحصائهم إلى عشيرة السليط، فلم تجد مخائيرهم أو أي من أفراد العشيرة، لقد هربوا، وأثناء التفتيش عثر على شقيق المختار المدعو سليمان الرجيلات بالقرب

من عين ماء اسعيدة الذي أطلق النار على أفراد العسكر السلطاني... فأبلغت ذلك إلى قائد المفزة القريبة من الموقع ليعلم المسؤولين... وسيتم تعقب الفارين من عشيرة السليط، ونأمل في الانتهاء من إحصائهم في نهاية تشرين الثاني^(٢٩).

وقام عربان سليط وبني حميدة - بعد يومين - بمهاجمة موظفي التحرير والعسكر المرافقين لهم، وتمكنوا من قتل بعضهم، وعندما وصل الخبر إلى مسامع الشيخ حسين الطراونة^(٣٠)، شيخ عشيرة الطراونة أسرع بنقل الخبر كتابة إلى المتصرف، وأعلمه أيضاً بتجمع عشائر الكرك واستعدادهم لذبح العسكر الموجودين في قرية جعفر (المزار)، وناحية العراق، وبأن هناك تجمعاً آخر للأهالي قرب قرية مدين الواقعة إلى الجنوب من قصبة الكرك^(٣١). وقد مرر المتصرف كتاب الشيخ حسين الطراونة إلى قيادة قوة الكرك، وفي الوقت نفسه وجه إلى شيوخ الكرك بياناً من الحكومة دعاهم فيه إلى الطاعة والولاء، ونبذ العنف، وهدد "بأن الحكومة ليست الفئة الموجودة في الكرك، وأن من يصرون على البغي والعصيان فسيقعون فسي أشد العقاب، وأن دفع الغرامة لن تنفع. ها نحن أعطيناكم الوجه، كونوا أمنين على حياتكم إذا لجأتم إلى للدولة، ودخلتم في طاغتها، فانصحوا من هذه البيانات..."^(٣٢).

ولم يلق بيان الحكومة أذاناً صاغية إلا من قلة قليلة منهم بطرس الصناع الذي أنكر معرفته بما يجري، وأخبر المتصرف في رده على البيان أنه مع جماعته من الطائعين لله والسلطان، وأنه يفكر بالهرب مع جماعته إلى مادبا لخوفهم على أنفسهم لعدم شعورهم بالأمان^(٣٣).

وبدأت معظم قبائل الكرك تتحد تحت لواء قدر المجالي، فقد اتفق شيوخها على أن تنزع عشيرة المجالي الثورة، وأن يكون شيخها قدر قائداً عاماً للثورة، فبذل هو

وإخوانه وأبناء عمه دليوان ورفيفان وفريوان جهداً كبيراً في إقناع الشيوخ ورجال القبائل بالانضمام للثورة، وبينما كان قدر يخطب في اجتماع لرجال من الضمور والصرايرة والطراونة التهبّ المشاعر، وشوهد ثلاثة جنود عثمانيين في دورية يمشون بالقرب من مكان الاجتماع، فامتطى بعض الشبان خيولهم فوراً، وانقضوا عليهم وقتلوه، وهذا مما عجل القيام بالثورة التي تم إعداد العدة لها، ورسمت الخطة لتنفيذها، وذلك قبل موعدها المقرر بيومين^(١١).

ويبدو أن الدولة لم تحمل المعلومات التي وصلتها عن تجمع القبائل، وتهامسها بالثورة محمل الجد، ذلك أنها كانت مقتنعة بأن هذه القبائل مطبوعة، ولا يمكن أن تقوم بعمل يخل بالأمن. وقد استغل راسمو خطة التنفيذ هذا الوضع فعملوا على تشييت القوات العسكرية في الكرك؛ إذ اجتمع بعضهم بمتصرف اللواء في ذي القعدة ١٣٢٨هـ/كانون الأول سنة ١٩١٠م وأشاروا عليه أن يخرج ثمان مفازر من الجند لإرهاب القبائل البدوية المنتشرة حول الكرك بزعم أنها تنوي إعلان العصيان، وقد عمل المتصرف بنصيحتهم، بل أخرج ثمان مفازر أخرى بناء على نصيحة مماثلة بعد أيام قلائل، وهو ما أدى إلى تقليل حامية الكرك بما يمكن من التغلب عليها بسهولة^(١٢).

وتنقل إحدى الوثائق صورة حية للثورة، بدايتها وأحداثها واضطراب حكومة اللواء في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها، وتمكن الثوار من السيطرة على قصب الكرك، وعلى جميع دوائر الدولة فيها ما عدا القلعة التي لجأ إليها عدد كبير من موظفي الدولة وجنودها مع أسرهم. ونظراً لأهمية هذه الوثيقة بوصفها الرواية الرسمية عن الثورة فقد رأينا أن نورد فيما يأتي تعريباً لها: "قام حسين الطراونة، شيخ عشيرة الطراونة، باصطحاب مفتي الكرك صالح السليمانى أفندي من بيته وذهب إلى دار المتصرف، وروى له حسين أن عربان بني حميدة والسليط قاموا

بقتل العساكر والموظفين في مناطقهم، وأن هناك معلومات تفيد بأن قدر المجالي له علاقة بذلك، وأن سبب الحادثة هو إفساد فكر الناس هناك. كما تجمع في الليلة نفسها بعض العشائر في قرية مدين التي تقع على بعد ساعتين ونصف جنوب شرق الكرك، وكذلك في قرية سيدنا جعفر (المزار) وجهات قرية العراق بهدف ذبح العساكر الموجودة هناك، وقد تبين ذلك من الخطة الموضوعية الموقعة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٣٢٦ مالية/ذي القعدة ١٩١٠ م، وأنه من المحتمل أن تقوم العشائر بالهجوم على مقر الحكومة في الكرك، وأن هذه التعليمات كانت بناء على توجيه وتحريض من قدر المجالي كتابة وشفاهة، وبناء على ذلك نقل المتصرف المعلومات إلى أمير اللواء شاكر باشا قائد القوة العسكرية في الكرك، فانعقد مجلس شورى في دار المتصرف ضم المتصرف وقائد القوة والمفتي وقائدي أركان حرب خالد بك وناظم بك، واتخذت الإجراءات اللازمة لمواجهة أي طارئ، وتم إبلاغ قائد القلعة ليبقى متيقظاً وبيادر لحماية دار الحكومة، كما تم إبلاغ ذلك لقادة الجيش، ولغاية الآن لا يعرف ما إذا كانت هذه الأخبار صحيحة أم كاذبة، ولأجل ذلك كلف شاكر باشا وكيل الجندرية اليوزباشي إبراهيم أفندي للتحقق من تلك الشائعة، الذي فهم منه أنه لا يعرف عن الأمر شيئاً. وقام إبراهيم أفندي بالتجوال في المدينة، وعاد بدون أن يلفت انتباهه شيء، لكنه توقع حدوث هجوم على دار الحكومة، وهذا ما حدث؛ إذ قام آلاف من أبناء العشائر بهجوم على دار الحكومة وقاموا بنهب الخزينة والدفاتر وكل محتويات الدار، واضطر المتصرف ومن بمعيته بالفرار من داره إلى القلعة، ولجأ إلى القلعة عدد كبير من عائلات الموظفين هناك. وفي هذه الأثناء أخل حسين الطراونة بصداقته معنا، فقد دخل هو ومن معه دار المتصرف بعد أن عبثوا بحرمة الدار... هربوا".

وللتحقيق فيما جرى استدعى المتصرف مشايخ الأهالي من المسلمين والمسيحيين، وطلب منهم تقديم إفاداتهم لتوضيح ما حدث، وأخير الكل بما عنده باستثناء بطرس

الصناع الذي قدم جواباً دون إعطاء أية معلومة. ولقد أخذت إفادة عبد المهدي العلاوي من أهالي العلا الذي كان مكلفاً بنقل الأخبار من شيوخ الكرك إلى الموظفين المحاصرين في القلعة^(٤٦) والذي أفاد بأن رأس الفساد والمسئول عن هذا الأمر شيخ المشايخ قدر المجالي ورئيس البلدية رفيغان المجالي اللذان شكلا من طرفهما هيئة مشاورة تتألف من فريوان شقيب رئيس البلدية ونايف شقيب الشيخ إبراهيم المجالي ومحمد وكريم ابني الشيخ حابس المجالي ومنصور بن طريف شيخ بني حميدة. ويفهم من ذلك أن عربان بني حميدة والمجالي قد اتفقت مع الكركية والمسيحيين، ويستفاد، وحسب ما أخبرنا به العلاوي ، أنه لم ير في المدينة حسين الطراونة والمشايخ الآخرين.

لقد تعرضت دوائر الحكومة وبيوت الموظفين والدكاكين إلى الحرق وهو مما أدى إلى فرار أصحابها من الكركيين ، حدثت هذه الأعمال على مرأى من أفراد الجيش، وقد طلبنا في الحال من وكيل الجندرية إبراهيم أفندي أسماء المسؤولين عن هذه الأعمال، لكننا لم نتسلم منه هذه الأسماء حتى الآن، واشتد الهجوم بعد ذلك يوماً بعد يوم، وكانت النتيجة أن تعرضت دار الحكومة، والبلدية، والبريد، والتلغراف، والسجن، وبيوت الموظفين والدكاكين إلى الحرق والتخريب والنهب، وتجاوز الأمر حده عندما شمل التخريب الجامع الشريف ومقام نوح عليه الصلاة والسلام. وبسبب عدم وجود القوة الكافية فقد امتد الهجوم إلى القلعة وتمت محاصرتها، وبلغنا أن الشيخ قدر المجالي ، غير النادم على فعلته، هو الذي تزعم هذه الحوادث التي وصلت إلى القطرانة.

وفهم من إفادة حسن بن الغوري ، الذي كلف بنقل اقتراح شيوخ العشائر للمتصرف لحل هذه المشكلة والذي شكك فيه كل من الملازم سعيد عضو محكمة البداية وخليل التلهوني متعهد أرزاق الجيش اللذين رأيا فيه خدعة ودسيسة، وكان الاقتراح ينص على ضرورة استسلام القوة العسكرية وتسليم أسلحتها للعشائر مقابل التعهد

بالمحافظة على القلعة وبضمانة الشيخ قدر نفسه. وقد اطلعنا على ذلك من خلال الورقة المكتوبة بخط المذكورين، وهذا يؤكد أن زعيم التمرد هو الشيخ قدر المجالي، كما أن هذا الاقتراح جنوني ويظهر منه الخيانة، لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة.

وجاء في خبر آخر أن قدر المجالي ينوي إعلان طاعته للحكومة، وأن يكون وجميع الأهالي في خدمة الدولة مع بزوغ صباح اليوم التالي، وهذا اعتراف صريح بتحدي العصاة للحكومة والجرم الحقيقي الذي يتحملونه. وجاء في إحدى الأوراق التي بعث بها الشيخ قدر أنه ينفي فيها أن بعض العربان المتمردين قد وافقوا على التعداد بأمر من متصرف اللواء وأن هذا الأمر لم يحصل أبداً، ولكن حسب وجهة نظر أحمد أفندي مأمور نفوس اللواء والمفتي صالح مأمور نفوس الكتيبة الثالثة بموجب التذكرة المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٠م التي تفيد بأنه قد جرى تحرير نفوس عشيرة الضمور الموجودة بجوار عشيرة الصرايرة.

وقبل الخروج من القلعة (فك الحصار) بـ (١٢) اثنتي عشرة ساعة وردت ورقة من حسين الطراونة شيخ عشيرة الطراونة وسالم الصرايرة شيخ عشيرة الصرايرة ومحمود طه شيخ عشيرة الضمور يعبرون فيها عن صداقتهم للحكومة، وأنهم مطيعون لأوامرها، وأنه لم يكن لديهم علم بما جرى، وإذا ما أعطتهم الدولة الأمان فإنهم سيوقفون تحركات العربان وإلا فإنهم سيقومون بالعبث والفساد، وهذه دلالة قاطعة على مشاركة هؤلاء في العصيان. وقد أخطرنا بذلك شفاهاً وكبل قوة الجندرية، وقدمنا تقريراً شفوياً بطبيعة ما جرى عن حركة العصيان وبما حصلنا عليه من معلومات من أفراد العسكر الذين توجهوا إلى القلعة حول أسماء المشاركين بالعصيان، وأسماء الذين لم يشاركوا، والتحقيقات جارية بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني ١٣٢٦م/تشرين الثاني ١٩١٠م، وأياً كانت الأسباب الباعثة على العصيان الذي تزعمه قدر والذي أخبرنا به حسين

الطراونة... ما زالت التحقيقات جارية لبيان الأسباب وبيان أسباب اتفاق العشائر، ونحن نؤكد أن هذه الخيانة والعصيان أمر طبيعي بين العشائر...^(١٧).

وبالإضافة إلى الوثيقة السابقة التي حملت توقيع كل من: المتصرف محمد طاهر، والنائب الشرعي شكري، والمحاسب محيي الدين، ومدير التحريرات محمد خيرى، والمفتي صالح، هناك ثلاث شهادات تناولت أحداث الثورة، اثنتان منها أدلى بهما شاهدا عيان هما: الخوري نقولا حنا كاهن الكرك، وعودة القسوس أحد موظفي الحكومة، أما الثالثة فقد أدلى بها منير الرئيس بعد سنتين من حدوث الثورة، وأخذ ما كتبه عنها من زملائه الطلاب في مدرسة الكرك، ومما سمعه من أهلها. ومع أن الرئيس لم يكن شاهد عيان مثل سابقه فإن ما كتبه يبدو أكثر دقة وموضوعية من شهادتيهما، والسبب في ذلك هو أنهما كانا موالين للحكومة العثمانية، متعصبين لها ضد الثوار وهوما دفعهما إلى المبالغة في وصف الأحداث. فالخوري نقولا حنا كان عضواً في جمعية تركيا الفتاة، ومقرباً من رجال الحكم في الكرك، وعودة القسوس كان أحد موظفي الحكومة المخلصين لها.

لقد ذكر الخوري نقولا حنا أن الثائرين "قاموا في ليلة واحدة وفي وقت واحد فذبخوا اللجان الحكومية المكلفة بإحصائهم مع من يرافق هذه اللجان من رجال الجيش وعددهم لا يقل عن ألف شخص بين ضابط ونفر"^(١٨)، مع أن جميع أفراد القوة الموجودة في القلعة كان عددهم ثمانمائة بين جندي وفرسان ومدفعية^(١٩). وقد تم إنقاذ مائتين وسبعين شخصاً منهم^(٢٠). وذكر الخوري أيضاً أن لهيب الحرائق التي أشعلها الثوار في دوائر الحكومة تصاعد إلى عنان السماء، ورآه الناس من جبال فلسطين^(٢١)، وهو وصف فيه الكثير من التهويل والمبالغة.

أما القسوس فتبدو شهادته - إذا ما قورنت بما ورد في الوثيقة التي أثبتنا تعريبها - أكثر دقة، وأقرب إلى الواقع، مع أن هذه الشهادة لم تخل من المبالغة أيضاً،

وتشويه الحقائق. فقد ذكر في وصفه لأحداث الثورة أن الثوار وهم من عشائر الكرك "امتد طغيانهم إلى مخازن التجار الكركيين ، فنهبوا وأحرقوا موجوداتها..."^(٥٢)، ويعني ذلك أن الكركيين الذين خططوا لثورتهم بإحكام ونظموا أنفسهم تنظيمًا دقيقًا للقيام بهذه الثورة انتهى بهم الأمر إلى فوضى عارمة، وهذا غير صحيح.

وأما الرئيس فيتفق ما كتبه مع ما ورد في الوثيقة التي سبقت الإشارة إليها، وإن اختلفت معها أحياناً في ذكر بعض التفاصيل، كما يتفق مع ما أوردته جريدة المقتبس في هذا الشأن، فقد كتب: "أيقظت المتصرف وقائد الحامية طلقات الرصاص مع الفجر إيذاناً بهجوم العشائر واقتحام البلدة من كل جوانبها، عدا الجانب الذي تشرف عليه القلعة الأثرية بأسوارها الشامخة، وشغل الثائرون في البدء بنهب الحوانيت والدكاكين وأكثرها للدماشقة أهل الميدان وللفلسطينيين من أهل الخليل، عن الهجوم على دوائر الحكومة ومنازل الموظفين، وبذلك استطاع أكثرهم الوصول بملابس النوم إلى القلعة والاحتباء بأسوارها، إلا أسراً قليلة كانت تقطن في الأحياء البعيدة عن القلعة وقعت بيد المتمردين... صمدت القلعة بحاميتها للحصار الذي لم تكن تتوقعه ولا مستعدة له، ويظهر أن هناك رجالاً من الدرك كانوا في رفقة الجباة ولجان تسجيل النفوس استطاع بعضهم النجاة من القتل، واللاحق ببلدة مادبا ، وهي مركز ناحية لم تنقطع بينها وبين مراكز الدولة الأخرى الأسباب والمواصلات، وأبلغت نبا الثورة لدمشق، واشتد الحصار على القلعة، وهو الأمر الذي خشي معه قائد الحامية نفاذ القوت والماء، فأخذ يقننها على المحاصرين، كما اقتصد في إطلاق الرصاص على المهاجمين. وفي هذه الأثناء حل عيد الأضحى فطلب الجانبان الهدنة، وما إن انتهت أيام العيد حتى عاد الطرفان إلى الترشق بالنيران، وزاد البلاء على المحاصرين البرد القارس والثلوج

الغزيرة، وهو ما أدى إلى تأخر وصول النجدة إليهم. وقد استمر الحصار مدة عشرة أيام^(٥٣).

هذا، ولم تقتصر الثورة على الكرك وجوارها، فقد امتدت لتشمل منطقة واسعة حيث طالعت العقبة والجفر ومعان وضانا والشوبك والطفيلة وسواقة قرب مادبا. إذ تذكر الوثائق أن متصرف الكرك أبرق إلى الصدارة العظمى في استانبول طالباً إرسال سفينة من سواحل الحجاز إلى ميناء العقبة لدعم حاميتها المهددة بهجوم الثوار^(٥٤). كما بينت التقارير أن الثوار حاصروا حامية معان نحو سبعة عشر يوماً، وعرضوا دائرة تحرير النفوس فيها للخطر. وقد أقدم الثوار من البدو بالفعل على مهاجمة المدينة، غير أن حاميتها المؤلفة من نحو خمسمائة جندي تمكنت من صدhem^(٥٥).

واشتركت في الثورة عشيرة الحويطات النازلين على بيار الجفر شرقي معان، فقد دعاهم إلى ذلك عبد القادر بن صالح المجالي فعاهدوه على شق عصا الطاعة، وعندما وصلهم خبر الثورة هاجموا بقيادة محمد بن دحيلان وزعل بن مطلق وعودة بن زعل أبناء عم عودة أبو تايه تجاراً شاميين قرب معان، ونهبوا منهم مائة وخمسين جملاً، كما هاجم محمد بن عرار مأموري تعداد معان، ونهبوا مائتين وخمسين رأساً من الأغنام كانت بحوزتهم، كما نهبوا تلغراف ضانا، وبوسطة العقبة. وأغاروا على الخط الحديدي الحجازي، ونهبوا بعض المحطات. واشتركت في الثورة أيضاً عشيرة النعيمات، إذ هاجمت محطات سكة الحديد^(٥٦)، وكانت عشرين محطة على طول مائة وعشرة كيلومترات قد تعرضت لأضرار كبيرة^(٥٧)، كما تمت سرقة القطار في القطرانة، ونهب أمانات البريد المتجول في المنطقة^(٥٨).

وتعرض شيخ تجار الكرك لهجوم في محطة المنزل على طريق السكة في ٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ١١ كانون الأول ١٩١٠م قام به عربان الكرك وقبيلة الحجايا

وبعض نصارى الكرك. وقد أسفر الهجوم عن مصادرة مبالغ كبيرة من المال قدر بنحو ستمائة وخمسة وسبعين ألفاً وثمانمائة واثنين وثمانين قرشاً^(٥٩).

ووقع اشتباك بين قوة عسكرية وعرب الحجابيا على بعد ساعتين من محطة سواقة أسفر عن مقتل خمسة عشر رجلاً من المهاجمين. كما جرت مجابهة بين مفرزة الطفيلة والعربان دامت نحو ساعتين، وقتل خلالها ثلاثة أفراد^(٦٠).

وعندما تفاقم الوضع، واتسع نطاق الثورة، وخرجت عن نطاق سيطرة القوات المحلية، صدرت الأوامر إلى سامي باشا الفاروقي بأن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بإخمادها.

إخماد الثورة

جهز سامي باشا الفاروقي قوة عسكرية من ستة طوابير مشاة وآلاي فرسان، وبطارية مدفعية، وتوجهت هذه القوة جنوباً، وقد وصلت القطرانة في ٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ١١ كانون الأول ١٩١٠م، ولم تلبث أن بدأت الزحف نحو قسبة الكرك عن طريق اللجون^(٦١). وعندما اقتربوا من قرية حمود خرج وفد من شيوخ الهلسا المسيحيين بمن فيهم عودة القسوس لمقابلتهم، وعرض بعض أعضاء الوفد التعاون مع السلطة الرسمية، ومن هؤلاء عودة القسوس الذي أقنع قائد القوة بأن يعامل المسيحيين معاملة حسنة^(٦٢). ويعد هذه المقابلة التي تدل الأحداث اللاحقة على أنها أثمرت في تأمين السلامة لكثير من مسيحيي الكرك وبعض الثوار، ومنهم رفيفان باشا المجالي الذي كوفئ مادياً أيضاً لقيامه بحماية بعض العثمانيين أثناء الثورة، استأنفت القوة مسيرها مزودة بأدلاء قدمهم عودة القسوس، ووصلت إلى مشارف الكرك من الجهة الشرقية، حيث انطلق صوت بوق من على تلة معلنا للمحاصرين في القلعة وصول المدد^(٦٣).

وأدرك الثائرون أنهم أصبحوا أمام جيش عرمرم ، فأخذوا يتسللون من البلدة (الكرك) إلى الوديان المجاورة مستترين بالظلام، وصعد شجعانهم عدوة الوادي للقاء الحملة، ولكنها كانت كلها محاولات يائسة، لأن الجيش العثماني الزاحف بقيادة سامي باشا الفاروقي كان ألوفاً مؤلفة لا قبل للثائرين من أبناء العشائر بلقائها^(٦٤).

وبدأت العمليات العسكرية في صباح اليوم التالي، فقد انحدرت كتائب الجيش إلى الوادي ثم تسلقت سفوح الجبل الذي تقوم عليه الكرك ، ثم ما لبثت أن دخلت المدينة، فوجدتها خالية من الثائرين. وعندئذ توجهت سرايا الجيش لمطاردة الفلارين وإخضاعهم. وألقت القبض على كثيرين منهم، واقتادتهم إلى القلعة، حيث قامت القوة العثمانية "بإعدام من استسلم من الشيوخ بإلقائهم من على سور القلعة إلى الوادي السحيق حيث تتناثر أشلائهم"^(٦٥). وتذكر بعض الروايات أن العثمانيين كانوا يعلقون حجراً في رقبة الرجل من الثائرين، ويلقونه من شرفة القلعة^(٦٦).

لقد تم إخماد ثورة الكرك، وإنقاذ المحاصرين في قلعتها وعددهم مائتان وسبعون شخصاً، ونجمت عن الهجوم الذي شنته القوة العثمانية خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات، فقد فتكت القنابل بكثيرين، وتم تدمير نحو خمسمائة وخمسين بيتاً في مدينة الكرك وحدها، واستخدم الجنود سقوفها الخشبية للتدفئة^(٦٧).

وبعد إتمام السيطرة على الأوضاع، طلب قائد القوة العثمانية من الأهالي العودة إلى دورهم، والإخلاء إلى الهدوء. وأنذرهم بضرورة تسليم ما نهبوه من دار الحكومة وبيوت الموظفين قبل ٤ محرم ١٣٢٩هـ / ٥ كانون الثاني ١٩١١م، وإلا فإنه سيعد من لم يمثلهم فاراً من وجه العدالة. وقد استجاب كثيرون منهم لهذا الإنذار، غير أن ذلك لم يشفع لهم، إذ قتل بعضهم دون محاكمة^(٦٨).

واضطر شيوخ العشائر - بعد أن أدركوا عدم قدرتهم على المقاومة - إلى الاستسلام، ومن هؤلاء الشيخ قدر المجالي الذي نفي إلى دمشق، وقيل مات فيها

مسموماً^(٦٩)، ومنهم أيضاً رفيقان المجالي رئيس بلدية الكرك الذي أدخل سجن القلعة بدمشق أيضاً^(٧٠).

وفي أثناء إخماد الثورة في مدينة الكرك كان طابور عسكري وسرية فرسان وبطارية مدفعية قد توجهت إلى الطفيلة، وتمكنت هذه القوة من فك الحصار عن الموظفين المحتجزين داخل قلعتها، وإلقاء القبض على بعض المعتدين، وأرسلتهم إلى الكرك^(٧١). كما توجهت قوة عسكرية إلى معان، وأثبتت العشائر المتمردة فيها، وأعدمت بعض أفرادها رمياً بالرصاص، وصادرت كثيراً من أموال الأهالي للتعويض عن الخسائر التي ألحقوها بسكة الحديد، ومحطاتها، وقد استسلم خلال هذه الحملة عدد من شيوخ عرب الحجابيا^(٧٢). وبذلك تمكنت الدولة من قطع دابر الثائرين ليس في الكرك وحسب وإنما في المناطق المجاورة أيضاً.

وبلغت خسائر الدولة من جراء ثورة الكرك مائة وخمسين قتيلاً معظمهم من العسكر^(٧٣)، كما تكبدت خسائر مادية بلغت ثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف قرش، إضافة إلى أضرار أخرى جسيمة تمثلت في إحراق الدفاتر والأوراق والسجلات الرسمية أثناء هجوم الثائرين على الدوائر الحكومية^(٧٤).

وأجرت الدولة بعد نجاحها في إخماد الثورة تغييرات إدارية، فقد عزلت والي سورية إسماعيل فاضل باشا بتهمة تحريض الأهالي على مقاومة الإجراءات الإصلاحية في لواء الكرك^(٧٥)، كما عزلت متصرف لواء الكرك محمد طاهر بك بدون إبداء أسباب توجب عزله^(٧٦). وطال العزل أيضاً قائد حامية الكرك شاكر باشا بتهمة الإهمال والتقصير في قمع الثورة^(٧٧)، وعين بدلاً منه الأميرالاي ناجي بك، المعروف بشدته وقسوته، قائداً لقوة الكرك ومتصرفاً للواء بالوكالة^(٧٨).

بدأ ناجي بك عهده بإرسال قوة عسكرية لمطاردة من حاولوا النجاة بأنفسهم من أبناء العشائر: المجالي، والعمر، وبني حميدة، والمعايطة، واشتبكت هذه القوة معهم في معركة بموقع سويدان قرب وادي ابن حماد نجم عنها قتل أربعة من أبناء العشائر، وقتل واحد وجرح اثنين من القوة العسكرية. كما تم أسر ستين رجلاً معظمهم من عشيرة المجالي، وأرسلوا إلى قصبة الكرك، بعد أن نهب الجنود مضارب العشيرة وأحرقوها^(٧٩).

واستمرت القوة في مطاردة باقي العشائر التي لجأ بعض أفرادها إلى الكهوف والمناطق الوعرة المطلّة على البحر الميت^(٨٠). وحاولت عائلات كثيرة من هذه العشائر الوصول إلى قرية الشوبك عن طريق الغور لكن القوة المطاردة تمكنت من إلقاء القبض على النساء بينما تمكن الرجال من الهرب^(٨١)، وتوجهت قوة أخرى لتأديب أهالي قرية العراق، فتم إلقاء القبض على سبعين رجلاً من أهلها جرى إعدامهم جميعاً، وأضرموا النار في بيوت القرية ونهبوا المواشي والأمتعة^(٨٢). أما الشيوخ الذين لم يشتركوا بالثورة، وقاموا بحماية مأموري الدولة وعساكرها فتم تقديم الإحسان السلطاني إليهم وخلعت عليهم الخلع السنية^(٨٣).

وتم تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الثورة من مدعي عام استئناف الولاية رئيساً، وعضوية كل من: عزت بك من بداية سورية، ومحمد الداغستاني مستنطق حماء، وحسن أفندي الأسطواني مستنطق بعلبك، ومحمود أفندي كاتب دائرة سورية كاتباً، وزكي أفندي معاون رئيس استئناف سورية كاتباً^(٨٤)، وقد طرحت اللجنة مجموعة من الأسئلة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء الثورة التي سمّتها بـ "الفاجعة"، وجمعت معلومات عن جميع أحوال المتصرفية قبل العصيان، واتصلت مع من لديهم معلومات عن الثورة، ومعرفة ما إذا كان الموظفون مطلعين أو غير مطلعين على

هذه الأحوال، وما إذا تم تدارك الأخطاء التي أدت إلى استياء الأهالي وفي مقدمتها سوء الإدارة، ومعاملة الأهالي من جانب القوة العسكرية^(٨٥).

وبعد إجراء التحقيقات وجهت اللجنة التهم إلى حوالي ألف وسبعة وأربعين شخصاً، ثبت تجريم (١١٠) مائة وعشرة منهم وجاهياً، وصدرت بحقهم أحكام مختلفة، وحُكمت غيابياً على (٥٦٠) خمسمائة وستين شخصاً كانوا فارين من وجه العدالة. وسيق المحكومون إلى سجن القلعة بدمشق لاستكمال إجراءات محاكمتهم أمام الديوان العرفي^(٨٦). وقد أصدر الديوان العرفي في جمادى الآخرة ١٣٢٩هـ /

حزيران ١٩١١م أحكامه بإعدام (٢٢) اثنين وعشرين محكوماً عليه تم تنفيذ الحكم على بخمسة منهم في ساحة الاتحاد بدمشق؛ هم: الشيخ علي سليمان اللوانسة، والشيخ درويش بن خليل الجعافرة، والشيخ ساهر بن محمد المعايطه، والشيخ منصور بن إبراهيم الذنبيات، و خليل بن هلال الذنبيات^(٨٧). وأعيد الباقون إلى الكرك ليتم إعدامهم في ساحة الجامع الحميدي قرب دار الحكومة وأمام نظر الأهالي وهم: الشيخ محمد البحري البصيراوي، والشيخ ذياب بن حمود الجلامدة، والشيخ عاتق بن طاعة الطراونة، والشيخ فجيح بن طاعة الطراونة، والشيخ منصور بن طريف، والشيخ سليمان البطوش، والشيخ عبد الغني البطوش، والشيخ صحن بن فارس المجالي، والشيخ عبد القادر المجالي، والشيخ درويش المجالي، والشيخ محمود بن طه الضمور، والشيخ حسن بن عليان النعيمات، والشيخ سالم الصرايرة، والشيخ معمر المعايطه، والشيخ محمد بن علي الطراونة، والشيخ حسن بن عوض الطراونة، والشيخ محمود بن إسماعيل القطاونة^(٨٨).

وقد عثرنا أثناء البحث في المصادر المعاصرة للثورة على أسماء (٨٥) خمسة وثمانين شخصاً كان ديوان الحرب العرفي قد أصدر عليهم أحكاماً بالسجن لمدد مختلفة، وانحصرت التهم الموجهة إليهم بمقاومة الجندرية، واشتراكهم في حادثة

الكرك ، ومحاصرة القلعة، ونهب الأموال، وإشهار السلاح، وتهديدهم موظفي الدولة، وحملهم أسلحة ممنوعة، ومهاجمة قطار القطرانة ، ومشاركة بعضهم قدر المجالي في الإعداد للثورة والتخطيط لها. وفيما يلي أسماء هؤلاء المساجين الذين تشير المصادر إلى أنهم من أهالي الكرك^(٨٩):

الاسم والشهرة	مدة المحكومية	تاريخ ابتداء التوقيف	نوع الجرم
١ سالم إسماعيل البوايز / الكرك		٢٥ كانون الثاني ١٣٢٦	مواجهة الجندرية
٢ عطا الله سالم المصري / الكرك	١٠ أيام	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣ سليمان بن رحيل المصري / الكرك		٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤ محمد القطاونة / الكرك		٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٥ حامد بن محمود الصعوب / الكرك	٢٤ يوماً	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٦ عبد بن سليم المبالغة / الكرك	٣ سنوات	٣ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٧ عبد ربه علي المرايات / الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٨ عبد القادر مروح البديانة / الكرك		٩ كانون الثاني ١٣٢٦	ساعد على فرار مد
٩ سميد عز بن الملي / عشيرة خالد / الكرك	٤٥ يوماً	١٠ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
١٠ محمد يعقوب القويدر / الكرك		١٩ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
١١ هلال بن جعفر الخطباء / الكرك	سنة واحدة	٢٥ شباط ١٣٢٦	نهب أموال وإشهار سلاح
١٢ سالم بن محمد الشرفا المعاطلة / الكرك	سنة واحدة	١٥ شباط ١٣٢٦	نهب أموال وإشهار
١٣ معزي رشيد الفتوان سابط ^(٩٠) / الكرك	٣ سنوات	١ تشرين الثاني ١٣٢٧	تخريب الخط الحديد
١٤ سليم بن ذياب الصعوب / الكرك	٣ سنوات	٢١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك / تهديد/سلب ^(٩١)

١٥	إبراهيم بن مشوح النوايسة/الكرك	٣ سنوات	٢١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك / تهديد/سلب ^(١١)
١٦	عبد الله يوسف النوايسة/الكرك	٣ سنوات	٢١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك / تهديد/سلب ^(١٢)
١٧	أحمد بن سليمان الصعوب/الكرك	٣ سنوات	١٨ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك / تهديد/سلب ^(١٣)
١٨	سليمان بن شتوي الفحص/الكرك	٣ سنوات	٢١ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
١٩	زين بن أطلس/عشيرة الرولة	٣ سنوات	٩ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٠	هلال بن جاسم/عشيرة الرولة	٣ سنوات	٩ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢١	عودة إسماعيل القطاطشة/الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٢	محمود بن موسى الشبيلات ^(١٤) /الكرك	٣ سنوات	١٢ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٣	عيسى بن ربيع البدانية ^(١٥) /الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٤	إبراهيم بن عبد الله الجرادين/الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٥	سالم بن عودة الطويلع/الكرك	٣ سنوات	١٢ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٦	عودة الله سلامة الحيمص/الكرك	١٥ سنة	١ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٢٧	مصطفى بن دخل الله/الكرك	٣ سنوات	٢٤ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٨	محمد بن صبح/ عشيرة الحجابا	٧ سنوات	١٨ شباط ١٣٢٧	حادثة الكرك
٢٩	سعد الدين أبو سليمان/لجا	١٠ سنوات	٩ حزيران ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٠	مبارك سليمان الجماعين بني حميدة	١٥ سنة	١ تموز ١٣٢٧	حادثة الكرك / نهب واعتداء ^(١٦)
٣١	عبد الله بن عبد الله المعايطة/الكرك	٣ سنوات	٢ آب ١٣٢٧	حادثة الكرك / نهب واعتداء ^(١٧)
٣٢	أحمد بن ذياب أهالي الكرك/كثريا	٥ سنوات	٧ ايلول ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٣	مشافق بن عيسى المجالي/الكرك	٣ سنوات	١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك

٣٤	عبد بن عليان الصويص/الكرك	٣ سنوات	١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٥	ارشيد بن علي أبو خلف/الكرك	٣ سنوات	١ تشرين الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٦	حمود الأغوات/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٧	عليان بن درويش الخليلي/الكرك	٣ سنوات	٣ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٣٨	عبد بن مطلق النوايسة/الكرك	١٠ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك
٣٩	بدر بن زعل المجالي/الكرك	٣ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤٠	هايل بن خليل المجالي/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤١	نايف بن خليل المجالي/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك / محاصرة القلعة
٤٢	فلاح بن سليمان المجالي/الكرك	٣ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك / محاصرة القلعة
٤٣	عبد الله بن خلف المجالي/الكرك	٣ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك / محاصرة القلعة
٤٤	عايد بن مهاوش الصعوب/الكرك	١٥ سنة	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك / محاصرة القلعة
٤٥	عطا الله بن عواد الطراونة/الكرك	٥ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤٦	عيسى بن ثياب العيد/الكرك	٣ سنوات	٣ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٤٧	زعل بن سالم المجالي/الكرك	١٥ سنة	٨ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤٨	برهم الغوري الذنبيات/الكرك	١٥ سنة	٨ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٤٩	سليمان بن علي الزغاية/الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٥٠	علي بن محمد مرايات/الكرك	٣ سنوات	١ نيسان ١٣٢٧	حادثة الكرك
٥١	سالم بن ثياب الطراونة/الكرك	٣ سنوات	٢٦ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٥٢	داود بن فليحان المبيضين/الكرك	٣ سنوات	١٢ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٥٣	عبد بن سليمان الذنبيات/الكرك	١٠ سنوات	١٢ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك / مهاجمة محطة القطر
٥٤	سالم بن فارس الذنبيات/الكرك	١٥ سنة	١٦ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٥٥	كريم بن فارس المجالي/الكرك	٥ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٦	حادثة الكرك

٥٦	عزام بن حسين العشيبيات/الكرك	٣ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٥٧	سليمان بن جدوع الصرايرة/الكرك	١٠ سنوات	١ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٥٨	موسى بن حامد الحميد/الكرك	١٠ سنوات	٢٢ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٥٩	سليمان بن سلامة الخليفات/الكرك	٥ سنوات	٢٢ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٠	زامل بن حسين الرواحنة/الكرك	١٥ سنة	١ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦١	سلامة بن سليمان القمص/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٦٢	احمد بن ذياب المبيضين/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٦٣	موسى بن درويش الخليلي/الكرك	٥ سنوات	٢٢ آذار ١٣٢٧	حادثة الكرك
٦٤	محمد بن جمعة المبيضين/الكرك	١٠ سنوات	٢٦ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٥	عبد بن ضيف الله الضمور/الكرك	١٠ سنوات	٢٦ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٦	عواد بن مهاوش الصرايرة/الكرك	٣ سنوات	٢٦ شباط ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٧	نافع بن دخل الله الطراونة/الكرك	٧ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٨	ابراهيم القطاونة/الكرك	٥ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٦	حادثة الكرك
٦٩	احمد بن حسين المجالي/الكرك	٥ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٦	حادثة الكرك
٧٠	سليم بن مفلح الحباشة/الكرك	٥ سنوات	٢٢ كانون الثاني ١٣٢٦	حادثة الكرك
٧١	عبد ربه الهنداوي/الكرك	٣ سنوات	-	حادثة الكرك (١٠٠)
٧٢	سليمان بن موسى الحباشة/الكرك	٣ سنوات	-	حادثة الكرك (١٠٠)
٧٣	سلامة بن ابراهيم الصرايرة/الكرك	١٥ سنة	-	حادثة الكرك (١٠٠)
٧٤	برهم الغوري/الكرك	١٥ سنة	-	حادثة الكرك/مهاجمة القطار (١٠٠)
٧٥	حامد بن علي (مختار الكفاوين)/الكرك	١٥ سنة	-	حادثة الكرك/مهاجمة القطار (١٠٠)
٧٦	هلال بن عبيد سالم الذنيبات/الكرك	١٠ سنوات	-	حادثة الكرك/

٧٧	سالم بن عيسى شيخ الصريرة/الكرك	٧ سنوات	-	حادثة الكرك ^(١٠٠)	مهاجمة القطار ^(١٠١)
٧٨	قندر المجالي/الكرك	٧ سنوات	-	حادثة الكرك/ المعرض على الثور	
٧٩	عبد الغني بن اسعد المجالي/الكرك	٥ سنوات	-	حادثة الكرك ^(١٠٢)	
٨٠	سليمان بن احمد المجالي/الكرك	٥ سنوات	-	حادثة الكرك ^(١٠٣)	
٨١	داود بن محمد المجالي/الكرك	٥ سنوات	-	حادثة الكرك ^(١٠٤)	
٨٢	سليم بن ربيع الحباشة/الكرك	٣ سنوات	-	حادثة الكرك ^(١٠٥)	
٨٣	عواد أحمد القطاونة/الكرك	سنة واحدة	-	حادثة الكرك/ إشهار السلاح والسند	
٨٤	إبراهيم داود المعاينة/الكرك	سنة واحدة	-	حادثة الكرك /إشهار السلاح ^(١٠٦)	
٨٥	الشيخ رشيد أبو حلفاء بن علي	٣ سنوات	-	حادثة الكرك/ تخريب الخط ^(١٠٧)	

واتهمت الدولة توفيق المجالي ممثل لواء الكرك في مجلس المبعوثان، وعضو
اللامركزية المعارض لسياسة جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة، بالتدبير لثورة
الكرك ، وحاولت أن تلقي القبض عليه وتقديمه لديوان الحرب العرفي، غير أن
المحاولة فشلت بسبب هربه إلى مصر^(١١٤). ووجه توفيق المجالي من هناك كتاباً
مفتوحاً عبر جريدة المؤيد القاهرية إلى حسين حلمي باشا عضو مجلس الأعيان ببن

فيه أن جمعية الاتحاد والترقي هي المسئولة عن الدمار وسفك الدماء الذي حدث في الكرك ، وطالبه بوضع حد لهذه المأساة بوقف الأعمال البشعة التي تمارسها الجمعية في اللواء.

واختتم توفيق المجالي كتابه بقوله: "أذهبوا إلى الكرك المسكينة وانظروا ما حولها... هي مقبرة... هي خرابة يأوي إليها الغراب والوحش، وكان ينتظر أن يتحول البدو إلى حضر، فإذا الحضر قد تحولوا إلى بدو، تلك حالة نبكيها بالدماء، وأنا أطلب من فخامتكم... أن تبذلوا الهمم لتطمين عباد الله في الكرك بقدر الإمكان لتنتهي هذه الحالة المؤسفة، ولتعود الشفقة إلى نفوس الشعب الذي اتجهت أنظاره إلى البادية" (١١٥).

وكان مساجين الكرك قد تم نقلهم إلى سجن قونية بناء على أوامر الصدر الأعظم (١١٦)، وشارك هؤلاء سجناء دروز حوران برفع استرحام إلى الصدر الأعظم لإطلاق سراحهم، قالوا فيه: "نتوسل للحق سبحانه بدوام شوكة أمير المؤمنين والملة والدستور المكرم... نسترحم إرماقنا بعين شفقتكم بتخليصة سبيلنا، أجسامنا تلفت، عيالنا شردت ، أموالنا سلب" (١١٧). ورفع خمسة وثلاثون شيخاً من شيوخ الكرك تلغرافاً إلى والي الشام حقي باشا ونسخة منه إلى السلطان يسترحمونه الإفراج عن مشايخهم المسجونين في ديوان الحرب العرفي في حوران، وذكروا أن ما ارتكبه هؤلاء إنما كان نتيجة الجهل وليس سوء النية، واعترفوا أن هذه الحادثة قد سببت لهم مشكلات كبيرة، وخاصة في مجال الزراعة والتجارة. وقد وقع التلغراف: شيخ عشيرة الحويطات: محمد، وشيخ المسيحيين: يعقوب، وشيخ عشيرة الطراونة: سالم، وشيخ عشيرة الحباشنة: سليمان، وشيخ عشيرة الضمور: درويش، وشيخ عشيرة المحادين: عبد الله، وشيخ عشيرة

الجعفرية: حسين، وشيخ عشيرة المعاينة: درويش، وشيخ عشيرة الذنبيات: عبد الله، وشيخ مشايخ الكرك: رفيغان المجالي^(١١٨).

وعندما كثرت الاسترحامات والاستدعاءات جرت مداولات في سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م من أجل بحث العفو عن حكم عليهم ديوان الحرب العرفي^(١١٩)، وذكرت إحدى الوثائق الرسمية سبباً آخر للعفو وهو ازدحام سجن حوران بالمحكومين^(١٢٠).

وصدرت الأوامر لمتصرف الكرك الجديد أميرالاي ناجي بك بتشكيل مجلس خاص تكون مهمته حصر المنهوبات، وتقدير قيمة الخسائر، وتكليف أهالي الكرك بها، ومن ثم توزيعها على أصحابها المتضررين. وكانت اللجنة تتكون من: ناجي بك رئيساً، وعودة القسوس رئيساً فعلياً، وجاد الله القطان أميناً للصندوق وكاتباً، وعضوية: البيكباشي وحيد بك، وقائد الجندرية فؤاد بك، وكاتب النفوس صبري أفندي، وحسين الطراونة، ومصطفى الجعفري، وحنا العودات^(١٢١). وكتب عودة القسوس عن أعمال هذه اللجنة وعن فساد الجنود الذين يتولون استرداد المنهوبات وحصرها، فيما يأتي: "وبأشر المجلس بتسليم ما يسترده الجنود من المنهوبات ويحتفظ بها في دكاكين أبي جابر القريبة من القلعة ويعرضها يومياً في ميدان السرايا، فمن تعرف على شيء منها ولم ينازعه أحد تسلم له وينزل من مفقوداته، وأما ما يتنازع عليه اثنان أو أكثر فيباع ويحفظ ثمنه في الصندوق... وكان المجال واسعاً للضباط والجنود لاختلاس القسم الأعظم من هذه المنهوبات المستردة"^(١٢٢).

واضطر المتصرف الجديد أميرالاي عبد الحميد قلججي إلى تشكيل لجنة جديدة، لأنه كان راغباً في إنهاء الإجراءات العسكرية وإقرار الأمن في المنطقة، فتشكلت اللجنة الجديدة برئاسته وعضوية كل من: حسين الطراونة، ويوسف المعاينة عن

المسلمين، وإبراهيم القسوس عن المسيحيين، وقدرت هذه اللجنة قيمة المنهوبات والأضرار بستين ألف ليرة عثمانية^(١٣٢).

ودعا القلعي مخاتير الكرك وجهاتها إلى حضور الاجتماع الذي عقد في دار الحكومة لتقدير قيمة المنهوبات، واضطروا للقبول بضمانة قيمة الخسائر، على أن يدفع المتسببون في الثورة نصفها^(١٣٣)، ويوزع النصف الآخر على بقية العشائر حسب تعداد نفوسهم ودرجة اشتراكها بالثورة. وقسط المبلغ على ست سنوات^(١٣٤). وقد رفع المتصرف إلى مركز الولاية نص الالتزام الذي تعهد بموجبه أهالي الكرك المسلمون والمسيحيون بدفع المبلغ الذي فرضته الحكومة تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت ونهب أموال الدولة والتجار أثناء حادثة الكرك بحيث يدفعونها مشاركة^(١٣٥).

وتم توزيع التضمينات (الغرامات) على العشائر التي شاركت في الثورة على النحو الآتي^(١٣٦):

العشيرة	مقدار التضمين (ليرة عثمانية)	العشيرة	مقدار التضمين (ليرة عثمانية)
الصرايرة	١٠٧٠	الصعوب	٣٢٨
البياضة - جلادة - الأغوات	٥٧٦	المجالي - فرقة صالح	٢٨٠
كثريا - الرماضين	١٧٨٠	النعميات	٧٩٢
حجايا ومحمودين وهدايات	٢٥٠٠	المبيضين	٢٤٠
الطراونة	١١٠٠	مجالي - فرقة صالح	٢٨٠
شعابلة ومحادين	٥٧٦	غور الصافي	١٠٥٠
فرقة القرالة	١٤٠٠	سليط وكمانبة وبحارات	١٠٠٠

وفقرا			
القضاء	١٨٤	٢٥٠٠	المناعين - حجابا
المعرو	٤٥٠	٩٥٠	الضمور
غور المزرعة	٨٤٠	١٦٢٠	الحباشنة
الحجازين والمكشة	٢٧١	١٢٤٠	قرية خنزيرة
عطاونة - عليان بن عبد	٢٠٠	٦٤٥	البشاشنة
المعاطنة - فرقة ساهر	٦٤٠	٣٥٠	القطاونة
فرقة اللصاصمة	١٢٠	٦٦٠	الذنيبات والكفاوين
البقاعين	٩٢	٧٨٠	الخرشة
قيسة	١١٢	٣٥٠٠	عموم بني حميدة وابن طريف
المعاطنة - جماعة يوسف	٦٤٠		البصراوية والكورة والحيل
قيسة	١١٢	٣٥٠٠	المدائنات وصناع وزريقات
هلمة وحدادين	٣٠٠	٧٣٨	قرية العراق

وبعد تحصيل القسط الأول والحجز على أملاك الشيخ قدر المجالي لتسديد القسط الأول من قيمة الغرامة المقررة عليه^(١٢٨)، وتحصيل جزء من القسط الثاني شعر الأهالي بفداحة الغرامة، وبعجزهم عن دفع ما تأخر منها نتيجة الجفاف المتكرر، وسطوة جباة الدولة، وسوء الأحوال الاقتصادية للأهالي وهو الأمر الذي دعاهم إلى رفع عرائض استرحام إلى الدولة يلتمسون فيها إعفاءهم من الغرامات المتبقية، فقد رفعوا برفقة إلى الصدارة العظمى ونظارة الداخلية، شرحوا فيها ما حل بتجارهم

ومزروعاتهم من ضرر كبير نتيجة سوء الأوضاع^(١٢٩). وجاء في التماس آخر إلى الصدارة العظمى ما يلي: "الحكومة أرسلت قوة لتحصل منا تضمينات حادثة الكرك غير المحقة لأنها تقدرت بمعرفة من يدعي الأضرار، ولا نملك المعاش الضروري، أكثر أراضينا معطلة لعدم وجود بذار، نحن نضررنا بالحادثة المذكورة، نهبت موجوداتنا خربت بيوتنا، الأمر معلوم، نسترحم منع التحصيلات وإعفاءنا منها لتحقيق أضرارنا"^(١٣٠).

وجاء في برقية ثالثة رفعها الأهالي إلى الصدارة العظمى: "بعد حادثة الكرك الحكومة أرسلت هيئة تحقيق برئاسة علي سنيدي بك بالتحقيق أظهرت جميع الفئات التي صارت بنا من نهب أموالنا فخراب بيوتنا، الحكومة اليوم تكلفنا لدفع المتضمن التي تقررت بمعرفة أربابها. عبيدكم بحالة الفقر، القسم الأعظم من أراضينا معطلة لعدم وجود بذار، لا نملك القوت الضروري. نسترحم ما أفاتنا منها رافة بعبيدكم فرمان"^(١٣١).

ورفع المسيحيون من أهالي الكرك برقية استرحام إلى السلطان يشكون ما لحق بهم من ضيق نتيجة دفعهم للقسط الأول، ومن التعسف الذي رافق جمع هذا القسط^(١٣٢)، فقد جاء في برقية رفعها مأمور تحرير نفوس عشيرة بني حميدة إبراهيم القسوس ما يأتي: "عمومنا مسيحية الكرك انتهبت أموالنا، وأرزاقنا مع بيوتنا انحرقت... أصبحنا على الدار البيضاء محتاجين القوت الضروري مع عيالنا وأطفالنا"^(١٣٣).

ورفع عدد من المتضررين بلغوا عشرين شخصاً من المسلمين والمسيحيين، ومعظمهم من التجار عريضة إلى وزير الداخلية عندما حل موسم تحصيل القسط

الثاني من الغرامة، يشكون فيها تردي وضعهم الاقتصادي، وأنهم أصبحوا مدينين للمرابين، وطالبوا الحكومة بمباشرة تحصيل القسط الثاني^(١٣٤).

ويبدو أن الدولة استجابت أخيراً إلى استرحامات الأهالي بإلغاء التضمينات حيث لم تشر الوقائع إلى جمعها بعد القسط الثاني. وقد اتبعت سياسة جديدة في اللواء هدفت إلى استرضاء الأهالي وكسب ودهم، حيث وعدت بإصلاحات مدنية كثيرة منها إنشاء الطرق، وإحداث المدارس، وتطبيق فن الزراعة على أحدث الأساليب.

الخلاصة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق غيرت في الصورة المتداولة عن ثورة الكرك، وأضافت كثيراً من المعلومات الخافية علاوة على تصحيح المعلومات الواردة في المصادر التقليدية كالصحف والروايات والمذكرات وتوضيحها. فهذه الوثائق تبين أن عشائر الكرك كانت على اتصال مع الدولة، وصنفتها في عداد العشائر المطيعة ذات الولاء للسلطان العثماني، وأنها أيدت الإصلاحات التي أقرتها الدولة في هذا الجزء من بلاد الشام لاعتقادها بخير هذه الإصلاحات. ولكن عندما أدركت هذه القبائل النتيجة السلبية للإصلاحات وما رافقها من الظلم والتعسف الذي وصل حد الإذلال بدأت تنذمر وتحاول التخلص من الإصلاحات والقائمين على تطبيقها في اللواء، وهذا يفسر انتساب بعض أهالي الكرك إلى جمعيتي الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة اللتين كان لكل منهما فرع في مدينة الكرك.

وكانت ثورة الكرك ثورة بمعنى الكلمة، فقد خطط لقيامها تخطيطاً دقيقاً وشارك فيها عدد كبير من العشائر تنتشر من العقبة جنوباً إلى بني حميدة والكعابنة والسلايطة شمالاً، ومن معان وسكة الحديد شرقاً إلى غور الصافي غرباً. واتفقت هذه العشائر على قائد واحد يقود الثورة هو الشيخ قدر المجالي يساعده علي ذلك (هيئة مشاورة). وتم وضع خطة للثورة، وتوقيت محدد لتنفيذها، وهذا ما أذهل السلطات العثمانية، فمع أن السلطات وصلتها معلومات عن احتمال قيام العشائر

العربية بثورة فإنها عجزت عن تحديد موعدها حتى بوغت بها قبل أن تستعد لها عسكرياً.

وبدل اتساع نطاق الثورة على التذمر الواسع الذي شمل أهالي المنطقة من الإصلاحات (التعداد) وتحرير النفوس، والتسجيل للجندية، لاعتقادهم أن الذي سيتم تجنيده لن يعود إلى أهله. كما أن الحيرة والارتباك والتردد الذي وقعت فيه سلطات الولاية ساعد على الثورة، فمع أن الوالي والمتصرف قد وعدا عربان الكرك بعدم تطبيق إجراءات التسجيل للجندية عليهم إلا بعد مرور بعض الوقت، نجد أن القيادة العسكرية قد أمرت بإجرائها على وجه السرعة.

وقد وضحت هذه الثورة سوء الإدارة الحكومية في لواء الكرك؛ إذ وقعت في عدة أخطاء أدت إلى استياء الأهالي، ولم تقم الحكومة بمعالجتها، كما وضحت سوء إدارة وتصرف القوة العسكرية التي لم تراعى وضع أهالي المنطقة، وهو ما أدى إلى هذه (الفاجعة) حسب تعبير الوثائق.

ألحقت الثورة خراباً كبيراً بالكرك تركزي في المؤسسات الحكومية فدمرت ونهبت مقتنياتها من سجلات ودفاتر ومن ثم إحراقها، وهي خسارة كبيرة لا تقدر بثمن، حيث فقدت في هذه الثورة مصادر أساسية عن تاريخ مدينة الكرك ولوائها^(١٣٥)، وأما الدمار الأكبر فهو الدمار الذي أحدثته القوات التركية أثناء دخولها واستباحتها للمدينة؛ إذ دمرت متعمدة الدور وخربتها وأحرقتها، وبقي هذا الخراب شاهد العصر على ما تعرضت له الكرك وعشائرها من ذل وهوان وتعسف وتخريب في فترة كان يدعي فيها الاتحاديون حرصهم على التنوير والعدل.

وكان من النتائج التي تمخضت عنها الثورة، أن أطاحت الدولة برجل الإدارة الأول في الولاية إسماعيل فاضل باشا والي سورية المتردد الذي لم يتخذ موقفاً حازماً من الإجراءات التي اتخذها الفاروقي رغم اقتناعه بصواب رأي المتصرف. ويبدو أن انتماءه إلى مدرسة الفاروقي العسكرية نفسها جعلته ينحاز إلى جانبها. أما

المتصرف محمد طاهر بك فكان كاهل الكرك ، ضحية من ضحايا الثورة ذهب نتيجة التناقض بين أوامر القيادة العسكرية وأوامر الإدارة المدنية.

وبعد أن فرضت الدولة وجودها بالقوة في المنطقة، ونتيجة للظروف الدولية التي أحاطت بالدولة العثمانية اضطرت إلى التقرب من أهالي اللواء بتخفيف الضغط عليهم، فألغت الغرامات التي فرضتها على العشائر التي شاركت في الثورة، وأطلقت سراح المساجين، وخلعت الخلع السنينة على شيوخها، كما وعدت بإجراء الإصلاحات اللازمة للواء.

الهوامش

- (١) الطراونة ، محمد سالم، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٨٦٤-١٩١٨م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م، ص ١٩-٦٨؛ صالح، حسن عبد القادر، جغرافية الأردن الطبيعية، مجلة العمران العربي، دمشق، ع ٦٣ (١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م)، ص ٢٦-٤٠؛ جوبسر. بيتر ، السياسة والتغير في الكرك - الأردن، ترجمة خالد الكركي ، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م، ص ١٢.
- (٢) عن التركيبة السكانية في منطقة الكرك ونشاطاتها الحرفية وبنية المجتمع في المنطقة بشكل عام انظر: الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٣٥-٢٥٩؛ جوبسر، السياسة والتغير في الكرك ، ص ٤٥ وما بعدها.
- (٣) جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٦، ص ٢٢-٢٣.
- (٤) التوتجي ، جميل فائق، مذكرات الدكتور جميل فائق التوتجي ، دراسات، العلوم الطبية، م ١٢، ع ١٠ (١٩٨٥م)، ص ٢١؛ السوارية ، نوفان الحمود ، عمان وجوارها خلال الفترة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م - ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م، عمان، ١٩٩٦م، ص ٨٩-٩٦.
- (٥) الريماوي، سهيلة، الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢م، ص ١٧، ص ٢٠-٢١.
- (٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم ٣٨٢، ج ١، (٢٠ ربيع الأول ١٣٠٩هـ / ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩١م)، ص ١٢٧.
- (٧) سجل محكمة شرعية الكرك (١)، حجة ١٣، ١٣ جمادى الثاني ١٣٣١هـ / ١٩١٢م، ص ٣٥-٣٦.
- (٨) سجل محكمة شرعية الكرك (١)، حجة ١٤، ٢٢ محرم ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م، ص ٦٢-٦٣.
- (٩) البشير، ع ٢٠٠٦ (٢ شباط ١٩١١م)، ص ٢.
- (١٠) التقرير ٨٠/٢ ملف رقم DH-SYS (3-3)، 61، من وثائق أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول.
- (١١) البشير، ع ٢٠٠٦ (٢ شباط ١٩١١م)، ص ٢؛ الخوري ، نقولا، مذكرات كاهن القدس... بيرزيت ١٨٨٥-١٩٥٤م، مجلة دراسات عربية، ع ٦/٥ (١٩٨٤م)، ص ٦٦-٦٧؛ وممن كتبوا عن هذه الثورة: محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٨١-٢٩٧؛ وسعد أبو دية، في العلاقات العربية العثمانية: ثورة الكرك ١٩١٠م، مؤسسة رم للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٢م، ص ٣-٤٠؛ علي سلطان، تاريخ سوريا ١٩٠٨-١٩١٨م، دار طلاس ، دمشق، ١٩٧٨م، ص ١١٦-١١٩؛ بيتر جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك - الأردن: دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة خالد الكركي ، ص ١٠٦-١١٠؛ سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان ١٩٩٠م، ص ١٦-١٩؛ كما كتبت عنها صحف عربية كالمقتبس والبشير، وصحف عثمانية منها (طنين) و (علمدار) و (تقويم وقائع).
- (١٢) جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٦.

- (١٣) انظر الوثيقة في ملف DH. SYS (5-2) رقم 61 A، وهي من وثائق أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول..
- (١٤) انظر وثيقة رقم B ملف DH. SYS (5-2) 61 من وثائق أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول.
- (١٥) الرئيس ، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩م، ص ٢٦؛ نقولا ، مذكرات كاهن، ص ٦٩.
- (١٦) المزيد من التفاصيل انظر: العسلي ، شكري أفندي، أحوال سورية: نتائج سوء السياسة وسوء الإدارة، المقتبس ، ع ٧٧٦ (٢٧ رمضان ١٣٢٩هـ / ٩ أيلول ١٩١١م)، ص ١-٢.
- (١٧) العسلي ، أحوال سورية، ص ١-٢؛ جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٦؛ وانظر أيضاً: الحصني ، محمد أيوب آل تقي الدين، كتاب منتخبات التواريخ، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢٨١.
- (١٨) جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٦.
- (١٩) التقرير رقم ٨٣/٢-٨٤، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٢٠) التقرير رقم: ٧٩/٣، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61؛ والتقرير رقم ٧٥، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٢١) المقتبس ع ٥٩٢ (٥ صفر ١٣٢٩هـ / ٥ شباط ١٩١١م)، ص ١.
- (٢٢) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٨٢.
- (٢٣) جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٧.
- (٢٤) جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٧.
- (٢٥) التقرير رقم ٨٢/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٢٦) المصدر نفسه؛ وانظر: التقرير رقم ٨٠/١، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٢٧) التقرير رقم ٨٠/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٢٨) التقرير رقم ٨٠/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٢٩) التقرير ٨٣/٢-٨٤، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61؛ التقرير رقم ٨٥/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) التقرير ٨٦/١-٨٧، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٣٢) العسلي، أحوال سورية، ص ١؛ الرئيس ، الكتاب الذهبي، ص ٢٦؛ سلطان، تاريخ سورية، ص ١١٧؛ جوبسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٧.
- (٣٣) الرئيس ، الكتاب الذهبي، ص ٢٦.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) العسلي، أحوال سورية، ص ١-٢.

- (٣٦) التوتنجي ، جميل فائق، مذكرات طبية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م ١٢، ع ١٠، (١٩٨٥م)، ص ٢١.
- (٣٧) الحصني ، منتخبات التواريخ، ص ٢٨٢.
- (٣٨) جويسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٦.
- إسمعيدة: عين ماء تقع إلى الجنوب الشرقي من قرية الرامة التابعة لناحية مادبا.
- (٣٩) التقرير رقم ٨٨-٨٧/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٤٠) كان الشيخ حسين الطراونة من الموالين للدولة العثمانية، المعارضين لأي خروج على طاعتها، وسبب ذلك أنه كان يتمتع في عهدها بنفوذ خشي أن يفقده بسبب سطوة المجالي المتفدزة. انظر: جويسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٤١) التقرير رقم ٨٩/١، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٤٢) التقرير رقم ٨٩/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٤٣) التقرير رقم ٨٩/٣، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٤٤) جويسر ، السياسة والتغير في الكرك ، ص ١٠٨؛ الرئيس ، الكتاب الذهبي، ص ٢٦-٢٧.
- (٤٥) بليك ، فريدريك ، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ترجمة بهاء الدين طوقان ، الدار العربية للنوزيع والنشر، عمان، د.ت، ص ٢٥٤.
- (٤٦) أشارت تقارير إلى أن بعض الجنود من أهالي المنطقة كانوا متواطئين مع المهاجمين، وقد ساعدوهم أثناء هجومهم على المراكز الحكومية، وقيموا لبعضهم الأسلحة وكان عبد المهدي العلوانة قد نقل بياناً من المتصرف إلى الأهالي المتجمعين في مدين كما كلف أيضاً بحمل إجابة مشايخهم إلى المتصرف. انظر: سجل محكمة الكرك الشرعية (٢)، حجة ٢، ١٢ محرم، ١٣٣٣هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩١٢م، ص ١٠.
- (٤٧) الوثيقة رقم ٩٠/٢، ٩١، ٩٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٤٨) خوري، مذكرات كاهن، ص ٦٩.
- (٤٩) المقتبس، ع ٥٦١ (٢٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٣١ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ٣.
- (٥٠) المصدر نفسه.
- (٥١) خوري، مذكرات كاهن، ص ٦٩.
- (٥٢) القسوس ، عودة، المذكرات، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، ص ٦٦.
- (٥٣) الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٢٧-٢٨؛ المقتبس، ع ٥٥٣، (١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢١ كانون الأول ١٩١٠م).
- (٥٤) وثيقة رقم ٧٤، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٥٥) وثيقة رقم ٢١، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61؛ وثيقة رقم ٦١، الملف رقم: 61 DH-SYS (3-3)؛ المقتبس، ع ٥٥٣ (١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢١ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ٢.
- (٥٦) المقتبس، ع ٥٩٨ (٧ صفر ١٣٢٩هـ/ ٧ شباط ١٩١١م)، ص ٢.

- (٥٧) وثيقة رقم ٦١، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61؛ المقتبس، ع ٥٥٢ (١٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ٢.
- (٥٨) وثيقة رقم ٧ (٤٠٩ ٢/٩٩)، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٥٩) وثيقة رقم ٧ (٤٠٩ ٢/٩٩)، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٦٠) وثيقة رقم ٢٢، الملف رقم: DH-SYS (3-3) 61.
- (٦١) المقتبس، ع ٥٥٢ (١٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ١؛ مجلة النعمة، مجلد ١٦، ٤ كانون الأول ١٩١١م، ص ١٢٩.
- (٦٢) جويسر، السياسة والتغير في الكرك، ص ١٠٨.
- (٦٣) المرجع نفسه، ص ١٠٨؛ البشير، ع ٢٠٠٦ (٢ شباط ١٩١١م)، ص ٣.
- (٦٤) الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٢٩-٣٠.
- (٦٥) الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٣٠؛ وانظر: بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ص ٢٥٥.
- (٦٦) بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ص ٢٥٥.
- (٦٧) المقتبس، ع ٥٥٢ (١٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ١؛ المقتبس، ع ٦٤٩ (١٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ/ ١٢ نيسان ١٩١١م)، ص ٣؛ البشير، ع ٢٠٠٦ (١٤ نيسان ١٩١١م)، ص ٢؛ الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٣٠-٣١؛ سلطان، تاريخ سورية، ص ١١٨.
- (٦٨) القسوس، مذكرات، ص ٧٤؛ الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٣٠.
- (٦٩) المقتبس، ع ٦٥٩ (٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ/ ٢٦ نيسان ١٩١١م)، ص ٣؛ الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٣٠؛ وللمقارنة انظر: جويسر، السياسة والتغير في الكرك، ص ١٠٩.
- (٧٠) المقتبس، ع ٥٥٢ (١٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢٠ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ١٩-٢٠؛ المقتبس، ع ٦٥٩ (٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ/ ٢٦ نيسان ١٩١١م)، ص ٣.
- (٧١) القسوس، مذكرات، ص ٧٤.
- (٧٢) القسوس، مذكرات، ص ٧٤؛ المقتبس، ع ٦١٥ (٣ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ٤ آذار ١٩١١م)، ص ٢.
- (٧٣) المقتبس، ع ٥٦١ (٢٩ ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ٣١ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ٣.
- (٧٤) المقتبس، ع ٥٥٣ (٩ ذي الحجة ١٣٢٩هـ/ ٢١ كانون الأول ١٩١٠م)، ص ٢.
- (٧٥) القسوس، مذكرات، ص ٧٤.
- (٧٦) انظر التقرير رقم: ٩٥/١، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61؛ والتقرير رقم ٩٥/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.
- (٧٧) القسوس، مذكرات، ص ٧٤؛ الرئيس، الكتاب الذهبي، ص ٢٧.
- (٧٨) المقتبس، ع ٥٩٢ (٥ صفر ١٣٢٩هـ/ ٥ شباط ١٩١١م)، ص ٢.
- (٧٩) المقتبس، ع ٥٧٤ (١٤ محرم ١٣٢٩هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٩١١م)، ص ٢.
- (٨٠) القسوس، مذكرات، ص ٧٤.
- (٨١) القسوس، مذكرات، ص ٧٥-٧٦.

(٨٢) القسوس ، مذكرات ، ص ٧٦؛ المقتبس، ع ٥٧٣ (١٣ محرم ١٣٢٩ هـ / ١٤ كانون الثاني ١٩١١ م)، ص ٢؛ الطراونة ، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٨٣) المقتبس، ع ٥٥٢ (٩ ذي الحجة ١٣٢٩ هـ / ٢١ كانون الأول ١٩١٠ م)، ص ٢.

(٨٤) وثيقة رقم ٦٦، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61؛ وثيقة رقم ٢، الملف رقم (5-3) 61 DH-SYS؛ وانظر المقتبس، ع ٥٦٢ (٣٠ ذي الحجة ١٣٢٨ هـ / ١ كانون الثاني ١٩١١ م)، ص ٢.

(٨٥) تقرير رقم: ٩٣-٩٤/٢، الملف رقم DH-SYS (3-3) 61.

(٨٦) البشير، ع ٢٠٠٦ (١٤ نيسان ١٩١١ م)، ص ٢؛ المقتبس، ع ٦٤٩ (١٣ ربيع الثاني ١٣٢٩ هـ / ١٢ نيسان ١٩١١ م)، ص ٣؛ القسوس ، مذكرات، ص ٧٧؛ الطراونة ، تاريخ، ص ٢٩٣.

(٨٧) المقتبس، ع ٦٩٢ (٤ جمادى الثاني ١٣٢٩ هـ / ١ حزيران ١٩١١ م)، ص ٢؛ فلسطين، ع ٨٩ (٣ ذي الحجة ١٣٢٩ هـ / ٢ تشرين الثاني ١٩١٢ م)، ص ٢-٣؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٩٤.

(٨٨) القسوس ، مذكرات، ص ٨٠؛ الطراونة ، تاريخ، ص ٢٩٤.

(٨٩) الأسماء من ١-٧١ مأخوذة من دفتر المحكومين في ديوان الحرب العرفي، وثيقة رقم ٢/٢ DH-SYS (4-4) (4-4)؛ وانظر كذلك الوثائق رقم ٦٨-٧٠ الملف رقم (3-3) 61 DH-SYS.

(٩٠) انظر وثيقة رقم ٤٥ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61؛ جريدة المقتبس، ع ٩٥٦ (٨ ربيع الثاني ١٩٣٠ هـ / ١٥ نيسان ١٩١٢ م)، ص ٣.

(٩١) انظر وثيقة رقم ٤٥ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.

(٩٢) المصدر السابق نفسه.

(٩٣) المصدر السابق نفسه.

(٩٤) المصدر السابق نفسه.

(٩٥) انظر جريدة الحضارة، الأسبوعية، ع ٧٣ (٦ رمضان ١٣٢٩ هـ / ١ أيلول ١٩١١ م)، ص ٢.

(٩٦) المصدر السابق نفسه.

(٩٧) انظر وثيقة رقم ٢٥ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.

(٩٨) انظر جريدة الحضارة، ع ٧٣ (٦ رمضان ١٣٢٩ هـ / ١ أيلول ١٩١١ م)، ص ٣.

(٩٩) انظر وثيقة رقم ٢٧ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.

(١٠٠) انظر وثيقة رقم ٧٠ ملف رقم HD-SYS (3-3) 61.

(١٠١) المصدر السابق نفسه.

(١٠٢) المصدر السابق نفسه.

(١٠٣) المصدر السابق نفسه.

(١٠٤) المصدر السابق نفسه.

- (١٠٥) انظر وثيقة رقم ١٨ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61. وتشير الوثيقة إلى السبب في سجنه وهو "اشتراكه مع محرك حادثة الكرك ورئيس الأشقياء قدر المجالي".
- (١٠٦) المقتبس، ع ٧٣٦ (١٠ شعبان ١٣٢٩هـ/ ٥ آب ١٩١١م)، ص ٢، وتشير إليه الصحيفة بأنه من "رؤساء الأشقياء والمحرضين في فتنة الكرك".
- (١٠٧) المصدر السابق نفسه.
- (١٠٨) المصدر السابق نفسه.
- (١٠٩) المصدر السابق نفسه.
- (١١٠) المصدر السابق نفسه.
- (١١١) وثيقة رقم ٦٨-٧٠ ملف رقم HD-SYS (3-3) 61.
- (١١٢) وثيقة رقم ٦٨-٧٠ ملف رقم HD-SYS (3-3) 61.
- (١١٣) جريدة المقتبس، ع ٩٥٦ (٨ ربيع الثاني في ١٣٣٠هـ/ ١٥ نيسان ١٩١٢م)، ص ٣.
- (١١٤) القسوس، مذكرات، ص ٨٠.
- (١١٥) المجالي، توفيق، بعد خاتمة الكرك - كتاب مفتوح إلى فخامة الصدر الأسبق حسين حلمي باشا العضو في مجلس الأعيان، جريدة المؤيد، القاهرة، ع ٦٦١٩ (١٦ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ٤ مارس ١٩١٢م)، ص ١؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٩٦.
- (١١٦) انظر وثيقة رقم ٤٠ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61؛ وثيقة رقم ٤٣، الملف رقم 61 HD-SYS (5-2).
- (١١٧) ملف رقم HD-SYS (5-3) 61.
- (١١٨) انظر وثيقة رقم ٣٣-٣٤ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١١٩) انظر وثيقة رقم ٣٠ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٢٠) انظر وثيقة رقم ٢٩ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٢١) القسوس، مذكرات، ص ٧٦-٧٧.
- (١٢٢) القسوس، مذكرات، ص ٧٧.
- (١٢٣) مجلة العرفان، ج ١، م ٣، (كانون الثاني ١٩١١م)، ص ٢٤؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص ٢٩٥؛ ونكرت المقتبس أن قيمة ما استرد من المنهوبات بلغ ٩,٩٨٩ قرشاً و ٩٠ رأساً من الغنم من عرب الحويطات، المقتبس، ع ٦١٣ (١ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ٢ آذار ١٩١١م)، ص ٢.
- (١٢٤) ذكر عودة القسوس أن قدر المجالي سيدفع نصف التضمينات كونه المحرك الأول للثورة فيما لا تورد الوثيقة التي سيرد نصها بعد قليل اسم قدر المجالي، إنما أشارت إلى المتسببين في الحادث بشكل عام.
- (١٢٥) القسوس، مذكرات، ص ٧٧.
- (١٢٦) وثيقة رقم ٧٦ ملف رقم HD-SYS (10201) 1333؛ وانظر نص التعهد في: وثيقة رقم ٥٦ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61؛ وكان أحمد الشقيرات قد نشر هذه الوثيقة في جريدة الرأي، ع ٨٧٧٠ (٨/٢٦/١٩٩٤)، ص ٢٠.

- (١٢٧) انظر وثيقة رقم ٥٦ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61؛ الرأي، ع ٨٧٧٠.
- (١٢٨) القسوس ، مذكرات، ص ٩٧.
- (١٢٩) انظر وثيقة رقم ٣ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣٠) انظر وثيقة رقم ٤ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣١) انظر وثيقة رقم ٦ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣٢) انظر وثيقة رقم ٢ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣٣) انظر وثيقة رقم ٧ ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣٤) انظر ملف رقم HD-SYS (5-2) 61.
- (١٣٥) انظر سجل محكمة الكرك الشرعية (١) حجة ٤، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ / ١٩١١م، ص ٣١-٣٢؛ سجل محكمة الكرك الطراونة، محمد سالم، تاريخ منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٨٦٤-١٩٨١م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م. الشرعية (١) حجة ٢، ٢٢ محرم ١٣٢٩هـ / ١٩١١م، ص ٦٢-٦٣.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ. أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول:

رقم الوثيقة حسب ورودها في البحث	رقم الملف
ملف رقم A	61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS	ملف رقم B
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٠/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٤-٨٣/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٧٩/٣
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٧٥
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٢/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٠/١
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٠/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٤-٨٣/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٥/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٧-٨٦/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٣/١
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٨-٨٧/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٩/١
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٩٠-٨٩/٤
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٩/٢
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٨٩/٣
61 (3-3) HD-SYS	وثيقة رقم ٧٣
61 (3-3) HD-SYS	تقرير رقم ٩٢، ٩١، ٩٠/٢
61 (3-3) HD-SYS	وثيقة رقم ٧٨-٧٦ ملف رقم
61 (3-3) HD-SYS	وثيقة رقم ٩٢-٩١-٩٠/٢ ملف رقم
61 (3-3) HD-SYS	وثيقة رقم ٧٤ ملف رقم

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

86 (4-1) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (5-2) HD-SYS

61 (3-3) HD-SYS

وثيقة رقم ٢١ ملف رقم

وثيقة رقم ٦١ ملف رقم

وثيقة رقم ٦١ ملف رقم

وثيقة رقم ٧ ملف رقم

وثيقة رقم ٢٢ ملف رقم

تقرير رقم ٩٢/٢ ملف رقم

تقرير رقم ٩٤/٣ ملف رقم

تقرير رقم ٩٤/٢ ملف رقم

تقرير رقم ٩٥/١ ملف رقم

تقرير رقم ٩٥/٢ ملف رقم

تقرير رقم ٦٦ ملف رقم

تقرير رقم ٢ ملف رقم

تقرير رقم ٩٣-٩٤ ملف رقم

تقرير رقم ٢/٢ ملف رقم

وثيقة رقم ٦٨-٦٩-٧٠ ملف رقم

وثيقة رقم ٤٥ ملف رقم

وثيقة رقم ٢٥ ملف رقم

وثيقة رقم ٢٧ ملف رقم

وثيقة رقم ١٣ ملف رقم

وثيقة رقم ٧٠ ملف رقم

وثيقة رقم ١٨ ملف رقم

وثيقة رقم ٦٨-٦٩-٧٠ ملف رقم

61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٤٠ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٤٣ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ١ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٣٣-٣٤ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٣٠ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٢٩ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٢٠ ملف رقم
13330 (10201) HD-SYS	وثيقة رقم ٧٦ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٥٦ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٣ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٤ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٦ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٢ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٧ ملف رقم
61 (5-2) HD-SYS	وثيقة رقم ٨ ملف رقم

ب. سجلات المحاكم الشرعية:

- سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم ٣٨٢ تاريخ ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.
- سجل محكمة الكرك الشرعية رقم (١) تاريخ ١٣٢٩-١٣٣٦هـ/١٩١١-١٩١٧م.
- سجل محكمة الكرك الشرعية رقم (٢) تاريخ ١٣٢٩-١٣٣٩هـ/١٩١١-١٩٢١م.

ج. المذكرات والمشاهدات والتقارير:

- التوتنجي ، جميل فائق، مذكرات الدكتور جميل فائق التوتنجي ، تقديم محمد عدنان البخيت ، مجلة دراسات، العلوم الطبية، الجامعة الأردنية م١٢، ع١، ١٩٨٥م، ٩-٢٢
- الخوري ، نقولا، مذكرات كاهن القدس، بيرزيت ، ١٨٨٥-١٩٥٤م، مجلة دراسات عربية، ع٥٤، ٦، ١٩٨٤م.
- الحوراني، خليل رفعت، ماضي الكرك وحاضره ، إعداد محمد سالم الطراونة ، منشورات عمادة البحث العلمي ولجنة التراث، جامعة مؤتة ، ١٩٩٤م.
- الحصني ، محمد أنيب آل تقي الدين، كتاب منتخبات التواريخ، ج٣، قدم له كمال سليمان الصليبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
- الرئيس ، الكتاب الذهبي، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩م.
- العسلي ، شكري إفندي، أحوال سورية: نتائج السياسة وسوء الإدارة، المقتبس، ع٧٧٦، ٢٧ رمضان ١٣٢٩هـ / ٩ أيلول ١٩١١م، ص١-٢
- القسوس ، عودة، مذكرات عودة القسوس نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.
- المجالي ، توفيق، بعد حادثة الكرك ، كتاب مفتوح إلى فخامة الصدر الأسبق حسين حلمي باشا، العضو في مجلس الأعيان، جريدة المؤيد، القاهرة ، ع٦٩١٩، ٦ ربيع الأول ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م، ص١.

د. الصحف والمجلات:

- جريدة البشير، بيروت، ع٢٠٠٦، ٢ شباط ١٩١١م.
- جريدة الحضارة، الأستانة، ع٧٣، ٦ رمضان ١٣٢٩هـ / ١ أيلول ١٩١١م.
- جريدة فلسطين، يافا، ع٨٩، ٣ ذي الحجة ١٣٢٩هـ / ٢ تشرين الثاني ١٩١٢م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع٥٥٢، ١٨ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٢٠ كانون الأول ١٩١٠م.

- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٥٣، ١٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٢١ كانون الأول ١٩١٠م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٦١، ٢٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٣١ كانون الأول ١٩١٠م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٦٢، ٣٠ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ١ كانون الثاني ١٩١٠م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٧٣، ١٣ محرم ١٣٢٩هـ / ١٤ كانون الثاني ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٧٤، ١٤ محرم ١٣٢٩هـ / ١٥ كانون الثاني ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٧٩، ٢٠ محرم ١٣٢٩هـ / ٢١ كانون الثاني ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٥٩٨، ٧ صفر ١٣٢٩هـ / ٧ شباط ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٦١٥، ٣ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ٢ آذار ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٦٤٩، ١٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ / ١٢ نيسان ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٦٥٩، ٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ / ٢٦ نيسان ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٦٦٧، ٥ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ / ١ حزيران ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٦٩٢، ٤ جمادى الثاني ١٣٢٩هـ / ١ حزيران ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٧٢٦، ١ شعبان ١٣٢٩هـ / ٥ آب ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٧٧٦، ١٥ رمضان ١٣٢٩هـ / ٩ أيلول ١٩١١م.
- جريدة المقتبس، دمشق، ع ٩٥٦، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ / ١٥ نيسان ١٩١٢م.
- مجلة العرفان، صيدا، ج ١، م ١، ١ كانون الثاني ١٩١١م.
- مجلة النعمة، دمشق، السنة الثانية، ملحق ١٦، ٤ كانون الأول ١٩١١م، ص ١٢٨-١٢٩.

ثانياً: المراجع:

- أقطاش، نجاتي، وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي صالح، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦م.
- بيك، فردريك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، الدار العربية للتوزيع والنشر، د.ت.
- جويسر، بيتر، السياسة والتغير في الكرك - الأردن، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة خالد الكركي، مراجعة محمد عدنان البخيت، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م.
- أبو دية، سعد، في العلاقات العربية العثمانية، ثورة الكرك عام ١٩١٠م، مؤسسة رم للدراسات والنشر، عمان ١٩٩٢م.
- سلطان، علي، تاريخ سورية ١٩٠٨-١٩١٨م، دار طلاس، دمشق ١٩٨٧م.
- شقيرات، أحمد، من ملفات حملة سامي باشا على حوران وثيقة غرامات أهل الكرك، جريدة الرأي، عمان، ع ٨٧٧٠، ٢٦ آب ١٩٩٤م.
- صالح، حسن عبد القادر، جغرافية الأردن الطبيعية، مجلة العمران العربي، دمشق، ع ٦٣، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م.

ثورة الكرك
(١٣٢٨هـ/١٩١٠م)
في
الوثائق العثمانية

ملخص

يتناول البحث التعريف بثورة الكرك التي اندلعت سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م ضد الحكم العثماني ، حيث كانت الكرك إحدى المتصرفيات التابعة لولاية سوريا. وقد تضمن البحث الوقوف على أسباب الثورة وأحداثها والنتائج التي تمخضت عنها، اعتماداً على الوثائق العثمانية بوصفها مصادر أساسية ومن أبرزها أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في استانبول ، كما استعان الباحث بمصادر ثانوية من أبرزها المجلات والصحف الصادرة في تلك الفترة والمذكرات الشخصية لمن عاصروا أحداث الثورة. وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على وجهة نظر الدولة العثمانية التي لم تشر إليها الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الثورة.

Abstract

The Revolution of karak (A.H.١٣٢٨/A.D.١٩١٠) in the ottoman documents

This research contains an introduction to the revolution of karak which arose in the year (A.H.١٣٢٨/A.D.١٩١٠) against the ottoman rule when karak was a Mutasarrifiyyah belonging to the Wilayah (i.e.Governorafe) of Syria . according to the ottoman documents , this research revealed the causes, events and the resulted outcomes . of course, these documents are considered essential sources and in the particular the ottoman prim – ministerial archive in Istanbul . Also , the writer has made use of secondary sources such as : magazines, news-papers of the same period as well as the personal memoirs of those who lived the events of the revolution.

This research is also abiding light on the view – point of the ottoman state to which the former studies on the Karachi revolution did not allude.